الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم التاريخ

الكولون الفرنسي ودورهم في الحياة السياسية والاقتصادية في تونس خلال الفترة الاستعمارية (1881م–1956م)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبات:

– انتصار كحلة
– الشيماء الأخوة
– نورة بوسالم

إشراف الأستاذة:

د– الكاملة فرحات

نوقشت المذكرة علنا يوم: /2025/05م

أمام اللجنة المتكونة من الأساتذة:

اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
د– محمد السعيد عقيب	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر	رئيسا
د– الكاملة فرحات	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر	مشرفا ومقررا
د– لزهر بديدة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024م/2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ (1)

خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ (2)

ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ (3)

ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ (4)

عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ(5)

سورة العلق

الإهداء

ما بدأنا هذه المسيرة إلاّ بتسيير من الله، وما واصلنا خطواتها إلاّ بعونه، وما بلغنا نهاياتها إلاّ بفضله.

الحمد الله الذي وفقني لاتخاذ هذه الخطوة في رحلتي الدراسية، وأسأله أن يتمّها برضاه.

إلى من كانت تدعوا لي في السرّ والعلن، إلى من سهرت وتحملت تعبي، أمي الحبيبة"سعاد"، شكرا لكِ من القلب، فأنتِ من منحتني القوة والدافع للمواصلة في طلب العلم.

إلى أبي الغالي "عبد الكريم"، مصدر قوتي وسندي، إلى من كافح لأجل تعليمنا، ورافقنا بدعمه وتوجيهاته. فرحتي لا تكتمل إلاَّ بكما، وأُهدي إليكما هذا العمل المتواضع عرفانا وامتنانا.

إلى زوجي العزيز "بن سالم"، شريك الحياة، وإلى ابني الحبيب " محمد العيد"، يا من شاء القدر أن تحضر يوم تخرجي، أدعوا الله أن يبارك فيك، ويرزقك التوفيق في دراستك، ويبلغني يوم تخرجك كما بلغك يوم تخرجي.

إلى إخوتي الأعزاء، الداعمين لي، شكرا لوجودكم الدائم بجانبي.

إلى صديقتيّ العزيزتين "شيماء ونورة"، زميلتيَّ في رحلة العلم، الحمد الذي جمعنا على درب واحد، وأسأله أن يوفقكما في مستقبلكما العلمي والعملي.

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم، وعلما يُنتفع به، وثمرة من ثمار السعي في سبيل المعرفة.

انتصار

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى نبع الحنان، التي علمتني منذ نعومة أظافري كيف أتغلب على الصعاب وغرست في نفسي حب العلم، أمي الغالية حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

إلى سندي في الحياة وأغلى ما في الوجود، إلى الذي أحمل أسمه بكل فخر، أبي الغالي أتمنى من الله عزوجل أن يرزقه الصحة والعافية وأن يحفظه لنا ويطيل في عمره.

إلى من شاطروني حياتي أخواتي الأعزاء، وقطعة قلبي أخي الصغير، أتمنى له كل التوفيق في حياته.

إلى من شاركوني هذا العمل رفيقاتي إنتصار، نورة، أتمنى من الله لهما الخير والتوفيق دائما.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل الطلبة والباحثين والقراء

الشيماء

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلاّ بذكرك، ولا يطيب النهار إلاّ بشكرك، وفي مثل هذه اللحظات يتوقف الريعان ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات.

إلى روحي الطيبة والذين هم دائما في قلبي وروحي " أمي وأبي وأختي وأخي" رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه و أدخلهم ربي جنات الفردوس الأعلى.

إلى من هم أقرب من روحي، وشاركوني الآلام وبهم أسند عزتي وإصراري وقوتي "إخوتي وأخواتي" " عربة وحدة وزينب ومريم وعلي وعبد الرزاق وسمير" حفظهم الله ورعاهم.

إلى من عجزت الكلمات عن مدحهم، ومن يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي ومشواري الدراسي، ومعهم دروب الحياة صديقاتي" ماما منى، ونجود وفتحية وهجيرة".

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات من تميزٍ ووفاء وإخلاص، جمعني الله بهم" صبرينة وحفصة وأميرة وصليحة وسليمة وأمينة وثرية وفراح".

إلى من شاركوني هذا العمل صديقاتي العزيزات " انتصار وشيماء" أتمنى لهم من كل قلبي الخير والتوفيق في حياتهم.

إلى من لمست فيهم التشجيع والتقدير والإحترام أساتذتي الأفاضل " الدكتور محمد حناي و الأستاذ رضوان شافو"

إلى كل الأقارب والأهل والأصدقاء الذين لمست فيهم كل الدعم والمحبة، إلى كل الذين يسعون ويتعبون من أجل العلم والمعرفة، أهديهم هذا العمل المتواضع.

وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي، ولم تسعهم ورقتي، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات، إلى من جمعني الله بهم، طلبة قسم التاريخ" جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي.

وأتمنى من الله أن يوفقني لما يحبه ويرضاه.

نـــورة

الشكر والتقدير

نتوجه بجزيل شكرنا في بداية الأمر وآخره لله تعالى الذي وفقنا وأعاننا في إنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا لأستاذتنا المشرفة الدكتورة "الكاملة فرحات" التي أفادتنا بتوجيهاتها السديدة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذة قسم التاريخ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. ونخص بالذكر البروفيسور "محمد السعيد عقيب" والدكتور "محمد حنايا" والدكتورة "أم الخير بان" التي ساعدتنا كثيرا، وزودتنا بالمعلومات التي تخص مذكرتنا، وإلى كل من قدم، لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة.

قائمة المختصرات

الكلمة	المختصر
ترجمة	تر
تعريب	تع
تقديم	تق
الجزء	ج
دون سنة	د س
دون طبعة	د ط
صفحة	ص
صفحات متعددة	ص ص
الطبعة	ط
العدد	ع
مجلد	مج
مرجع سابق	Op. cit
الميلادي	م
Page	P

مقدمة

مقدمة

كانت الإيالة التونسية تابعة للدولة العثمانية منذ القرن 16م إلى أواخر القرن 19م، وفي خلال تلك الفترة عرفت تونس استقرار عدة جاليات أجنبية استوطنت فيها، وذلك راجع لسياسة الامتيازات العثمانية التي مُنحت للدول الأوروبية خلال فترة ضعف الدولة العثمانية خلال القرن 19م مما أدى إلى زيادة تغلغل الجاليات الأجنبية داخل دواليب الإيالة التونسية، وأدى في الأخير إلى وقوع تونس في قبضة المستعمر الفرنسي، وبروز الكولون وسيطرتهم على أهم ميادين الحياة التونسية تحت غطاء الحماية الفرنسية على تونس من 1881م إلى غاية 1956م.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الكولون الفرنسي في الحياة السياسية والاقتصادية في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م-1956م)، ومما سبق ذكره جاءت هذه الدراسة كالآتي:

"**الكولون الفرنسي ودورهم في الحياة السياسية والاقتصادية في تونس خلال الفترة الاستعمارية (1881م-1956م)**"

إشكالية الموضوع:

كيف كان دور الكولون الفرنسي في الحياة السياسية والاقتصادية في تونس خلال الفترة الاستعمارية(1881م-1956م)؟.

وللأجابة على هذه الإشكالية وجب علينا طرح بعض التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم الكولون وما سبب تواجدهم في تونس؟
- ما هي أهم الجاليات الأوروبية التي استوطنت تونس بين 1881م-1956م؟
- كيف فرض الكولون الفرنسي وجودهم داخل أجهزة الحكم سياسيا وإداريا؟
- كيف كان نشاط الكولون الفرنسي في المجال التجاري والزراعي والصناعي؟

– ما هي أبرز الشركات والصناعات الذي استطاع الكولون السيطرة عليها في تونس؟

دوافع وأسباب إختيار الموضوع:

– الرغبة في دراسة موضوع الكولون الفرنسي والتعرف على خباياه في الجانب السياسي والاقتصادي بتونس.

– الرغبة في البحث في تاريخ المغرب العربي المعاصر وخاصة تاريخ تونس المعاصر.

– التعرف على الأسباب والأساليب الحقيقية للكولون في السيطرة على القطاع السياسي والاقتصادي.

– إثراء المكتبة الجامعية بدراسات لها أهمية كبيرة في تاريخ المغرب العربي المعاصر.

الأهداف المسطرة من هذا الموضوع:

–تحليل دور الكولون الفرنسي في تثبيت أركان الاستعمار وتوجيه السياسات العامة بما يخدم مصالحهم.

–تتبع نشاطات الكولون داخل أجهزة الحكم، ومدى احتكارهم لمفاصل السلطة الإدارية.

–كشف أساليب وآليات الاستغلال الاقتصادي.

–إبراز دور التشريعات الاستعمارية في قدرة الكولون من احتكار الموارد وحرمان التونسيين من حقوقهم.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في معرفة أسباب مجيئ الكولون إلى تونس بإعتبارهم عنصر مهم بالنسبة للسلطات الفرنسية، وكذلك التركيز على دورهم في الحياة السياسية والاقتصادية في تونس.

المنهج المتبع في البحث:

إعتمدنا في بحثنا على مجموعة من المناهج المختلفة التي تتناسب مع دراسة المادة العلمية المعتمدة في مختلف الفصول، بحيث إعتمدنا على المنهج التاريخي لتتبع تطور حضور الكولون، مع المنهج

الوصفي التحليلي وذلك لوصف الأحداث والظواهر المرتبطة بالكولون وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، وتحليل أسبابها ونتائجها، إضافة إلى المنهج الإحصائي لتبيين بعض القيم المدروسة في البحث من خلال مختلف الجداول الإحصائية والدوائر النسبية.

حدود الدراسة:

حدود دراستنا هي الفترة الممتدة منذ فرض الحماية الفرنسية على تونس إلى غاية نهايته أي من 1881م إلى 1956م أما المكان فهو تونس.

خطة البحث:

لقد قمنا بتقسيم موضوعنا إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق ثم فهرس، فجاء الفصل الأول بعنوان الكولون وأسباب تواجدهم في تونس مقسم إلى مبحثين: الأول مفهوم الكولون والثاني أسباب تواجدهم.

بينما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه الحياة السياسية ودورهم فيها كان مقسم إلى مبحثين الأول سيطرة الكولون على الجانب السياسي والثاني الجانب الإداري والقضائي منه.

وفي الفصل الثالث والأخير فقد تطرقنا إلى دور الكولون في الجانب الاقتصادي، فهو مقسم إلى ثلاث مباحث: الأول تجاري والثاني زراعي وأما الثالث صناعي وسيطرة الكولون على هذه القطاعات.

وختمنا بحثنا هذا بخاتمة حاولنا من خلالها عرض أهم النتائج التي تحصلنا عليها، وكما أرفقناها بمجموعة من الملاحق متمثلة في صور ووثائق لها علاقة بالمتن المحرر بهدف إثراءه، وقائمة المصادر والمراجع المستخدمة في هذه الدراسة بالإضافة إلى فهرس الموضوع.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة في الموضوع:

لقد رجعنا لإنجاز بحثنا هذا إلى مجموعة من المصادر والمراجع وغيرها، نذكر منها:

– الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي لبنبلغيث الشيباني، الذي أفادنا في معرفة الشخصيات الحاكمة فترة الإيالة التونسية.

– صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار لصاحبه محمد بيرم الخامس التونسي، الذي تحدث فيه عن تفاصيل الإصلاحات التي قام بها بايات تونس.

–أعلام تونسيون لصادق الزمرلي الذي استفدنا منه في تعريف بعض الشخصيات الوطنية التونسية.

–تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال لخليفة الشاطر وآخرون، تحدث فيه بالتفصيل عن الإدارة والاقتصاد التونسي.

–انتصاب الحماية الفرنسية لكاتبه علي المحجوبي، الذي تعرفنا من خلاله على العديد من النقاط المفيدة لبحثنا، خاصة في الجانب السياسي" الإداري".

– مصطلحات متداولة في الدولة العثمانية لعامر محمود استفدنا منه في تعريف الشخصيات الحسينية "بايات تونس" .

– بان أم الخير: الجاليات الأوروبية في تونس وموقفها من الحركة الوطنية التونسية 1881م–1956م، وهو أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، واستفدنا منها في إحصاء الجاليات الأوروبية التي استقرت بتونس إبان تلك الفترة.

– الشافعي درويش: العلاقات السياسية والتجارية بين تونس ودول غرب أوروبا المتوسطية خلال القرن 18م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، والذي أفادنا في الكشف عن العلاقات التجارية بين تونس والدول الأوروبية خلال القرن18م.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات ومنها:

– طول الفترة الزمنية للموضوع.

- تكرار المعلومات وعدم التفصيل فيها في العديد من مراجع.
- قلة المادة العلمية المتخصصة في دراسة الجانب السياسي.

الفصل الأول

الكولون وأسباب تواجدهم في تونس

المبحث الأول: مفهوم الكولون.

المبحث الثاني: أسباب تواجدهم في تونس.

المبحث الأول: مفهوم الكولون

المطلب الأول: تعريف الكولون وأهم المصطلحات المشتركة معه.*

أولا : تعريف الكولون:

يرجع أصل مصطلح "الكولون" إلى الكلمة اللاتينية "colons" والتي تعني "المُزارع"، ومع تطور الاستعمار الحديث، أصبح يعبّر على نقل السكان من بلدانهم الأصلية إلى إقليم جديد ويعيشون بصفة دائمة كمستوطنين مع بقائهم تابعين سياسيا لبلدهم الاصلي[1].

أمّا مصطلح "كولونيالي" "colonial" حسب قاموس أكسفور للغة الإنجليزية، مشتقة من كلمة "كولونيا" "Colonia" التي تشير إلى "مزرعة" أو "مستعمرة"، و تدل على مجموعة من الناس المهاجرين الذين يستقرون في مواقع جديدة وهم خاضعون لدولتهم الأم أو مرتبطون بها إداريا وسياسيا[2].

وينطبق هذا المصطلح على السكان المهاجرين من أوروبا إلى تونس هدفهم استغلال الثروات المحلية، وليس الاستقرار وخدمة الأرض والإنتاج، واستطاعوا بفضل امتلاكهم للثروة السيطرة على مراكز القرار كالمجالس التشريعية والمحلية[3].

وقد انتشر استخدام مصطلح "الكولون" في تونس خلال فترة الاستعمار الأوروبي، خاصة في أواخر القرن 19م، عندما استولى المستوطنون الأوروبيون على الأراضي الخصبة.

---

[1] ادوارد زالتا: موسوعة ستانفورد للفلسفة، تر: زينب الحسامي، مر: محمد الرشودي، الحكمة للنشر والتوزيع، د م، 2017م، ص 2.

[2] آنيا لومبا: في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، تر: محمد عبد الغني غنوم، ط1، الحوار للنشر والتوزيع، ، سوريا، 2007م، ص 17.

[3] محمد داعي: " السلوكات السياسية والاجتماعية للكولون ونظرتهم للجزائريين(1830م-1954م)"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع خاص، مج17، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية_جامعة سعيدة، 2022م، ص 910.

ثانيا: تعريف الجالية.

لغة: يقابل كلمة "كولونيا" "colonie" باللاتينية الجالية بالعربية، والتي هي مشتقة من فعل "جَلاَ" أي غادر القوم أوطانهم، وانتقلوا إلى مكان آخر[1]. ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى جماعة من الناس من موطن واحد تعيش في وطن جديد غير وطنهم الأصلي.

إصطلاحا: تشير كلمة الجالية إلى الأفراد الذين غادروا ديارهم بمحض إختيارهم أو بالإجبار[2]، واستقروا في مناطق جديدة. بهذا فالجالية تتكون نتيجة هجرات لأسباب متعدّدة، ويحتفظ هؤلاء المهاجرين بطوابعهم الخاصّة، وعلاقتهم بوطنهم الأم.

وفي سياق بحثتنا يُقصَد بالجالية مجموعة من الأجانب الأوروبيين الذين نزحوا من أراضيهم في أوروبا ليستقروا في تونس ويعملون فيها، وقد كانت سياسة الإصلاحات والاقتصاد القائمة على النشاط التجاري هما العوامل الأساسية التي دفعت بنشأة الكولون في تونس قبل فرض الحماية.

ثالثا : الكولونيالية.

في قواميس الترجمة نجد أنّ مفهوم الكولونيالية تُعرَّف على أنها مرادفة للاستعمار، ولهذا المصطلح تعريفات عدة فنجدها عند إسماعيل عبد الفتاح : "الاستعمار أو الاستعمارية هي نزوع الدول الكبيرة لفرض سيطرتها وإرادتها على البلدان الاخرى، والإحتفاظ بهذه السيطرة بمختلف الوسائل السياسية، الإقتصادية و العسكرية ومحاولة تغيير هوية البلدان المستعمرة وربطها بالدول الاستعمارية، ربطا عضويا، ولغويا، وثقافيا، وإقتصاديا، واستغلال ثرواتها، وأيضا إقامة المشروعات المتعددّة فيها"[3].

---

[1] أحمد المختار عمر: معجم العربية المعاصر، ط1، دار عالم الكتاب، القاهرة، 2008م، ص 388.

[2] جاسر أبو صفية: " مشكلة الجوالي في البرديات الاموية"، **مجلة حوليات الجامعة التونسية**، ع 39، د م، 1995م، ص 185.

[3] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د ط، د م، 2005م، ص 39.

امّا في كتاب ما بعد الكولونيالية: فهي تمثّل فترة الحكم داخل المستوطنات قبل حصولها على الاستقلال، وقد كان لذلك دور مهم في تحديد الشكل الخاص للاستقلال الثّقافي، الذي تطور بالتزامن مع التوسع الأوروبي خلال القرون الأربعة الفائتة[1].

كما أُعطيَ للاستعمار والكولونيالية نفس التعريف في كتاب فانون المخيلة بعد الكولونيالية: "أنّها نزوع الدولة الكبيرة إلى فرض سلطانها على البلدان الأخرى، والإحتفاظ بسيطرتها عليها بالوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية المختلفة، ويقوم الاستعمار في الأساس على تشجيع الدولة مجموعات كبيرة من رعاياها على الهجرة إلى المستعمرات و استيطانها وتعميرها بغية تغيير هويتها السكّانية وربطها بالدولة الكبيرة ربطًا عضويًا"[2].

ومنه يتضح أنّ هذه المفاهيم ليست مصطلحات فقط، بل هي تعبّر عن واقع عاشته تونس خلال القرن19م، فوجود الكولون لم يكن عفويًا، بل كان جزء من مشروع توسعي استعماري هدفه السيطرة والاستغلال.

المطلب الثاني: أهم الجاليات الأوروبية التي استوطنت تونس.

1-الجالية الفرنسية: كانت بداية اهتمام الفرنسيين بالبلاد التونسية في أوائل 19م و ذلك مع ازدياد الامتيازات، وبالإضافة إلى تدخل القناصل في شأن تونس الداخلي[3]، وعندما نتحدث عن تعدد الجاليات الأوروبية بتونس قبل فرض الحماية الفرنسية فنجده يتخلله بعض الغموض، وإن وجدت فهي

[1] بيل اشكروفت وآخرون: دراسات ما بعد الكولونيالية، تر: أحمد الروبي وأخرون، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010م، ص 105.

[2] نايجل سي-غبسون: فانون المخيلة بعد-الكولونيالية، تر: خالد عايد أبو هديب، مر: فايز الصُياغ، ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013م، ص 323.

[3] محمد سريج: "موقف التونسيين من فرض نظام الحماية الفرنسية (1881م-1912م)"، **مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع1، مج، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر،2023م، ص 664.

غير دقيقة لبعض من الرحالة، وعليه لم يكن في البلاد التونسية قبل فرض الحماية الفرنسية نظام الحالة المدنية، ولقد كانت الوضعية السائدة هي الحياة القبلية المركبة من الذاكرة الشفهية حينها[1].

وكما إدّعى الفرنسيون بأن ذلك راجع إلى عقلية التونسيين بالتشاؤم من عملية تسجيل الأحداث، وهذا كله لم يمنع من وجود إحصائيات أولى بتونس عام 1850م وذلك باستعمال سجلات المراقبين المعاصرين، والسجلات الضريبية عام1858م، والتي قدرت عدد سكان تونس[2].

ولقد كانت فرنسا قليلة الولادات وعليه لم تتمكن من إرسال عدد كبير من جاليتها لتونس، ومنه كان عدد الفرنسيين الذين من أصل فرنسي قليل في تلك الجالية، وكان أغلبيتهم من جزيرة كورسيكا[3]، ولغتهم لهجة إيطالية، وأما جنسيتهم فرنسية[4]، "وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من الفرنسيين كانوا من أصل كورسيكي وقد دفعت مساندتهم لبعضهم بدافع طبيعتهم العنصرية وتكاتفهم لضمان مصالحهم والحفاظ عليها بحيث انفردوا تقريبا بكل الوظائف إلى أن قيل يومئذ عن تونس بأنها في الحقيقة مستعمرة كورسيكية لا فرنسية"[5].

---

[1] أم الخير بان: الجاليات الأوروبية في تونس وموقفها من الحركة الوطنية التونسية (1881م-1956م)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث(LMD) في التاريخ، تخصص تاريخ بلاد المغرب المعاصر، إشراف: محمد السعيد عقيب، جامعة الشهيد حمه لخضر-الجزائر، 2021-2022م، ص 65.

[2] أم الخير بان: المرجع نفسه، ص 65.

[3] **جزيرة كورسيكا:** تلقب أيضا بجزيرة الجمال نسبة لزرق بحرها وإخضرار أشجارها وهي تصف بالجبل في وسط البحر وتقع هذه الجزيرة في قلب القسم الغربي من البحر الأبيض المتوسط وتمتاز بكثرة المرتفعات، ومنها جبل منتى شينتو. ينظر: وداد زوبيري: حملة نابليون بونابرت على مصر 1797-1801م (الأسباب والنتائج)، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014م-2015م، ص 8.

[4] علي البلهوان: تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2018م، ص 25.

[5] عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2009م، ص ص 76-77.

ولقد عملت فرنسا على تشجيع جاليتها على الهجرة إلى تونس، وذلك منذ فرضها للحماية عليها[1]، ففي سنة 1881م بلغ عددهم 7.8% من مجموع السكان، وإرتفع تعدداهم إلى 16207 فرنسي وذلك سنة 1896م، وعليه عملت السلطات الفرنسية على تشجيع الهجرة إلى تونس، وذلك بهدف تغليب الجنس الفرنسي عن باقي الأوروبيين[2].

2- الجالية الإيطالية: تشير بعض من المصادر المطلع عليها حول صعوبة تحديد تاريخ الوجود الإيطالي في تونس، وذلك راجع لغياب إحصائيات دقيقة لفترة محددة، وعليه كان لتونس دلائل قديمة لتواجد الإيطالي بها، ودلت على التواصل القديم ووجود ممثلي للملك الإيطالي بالإيالة التونسية[3]، وكما كان عدد المهاجرين الإيطاليين أكثر من الفرنسيين في تونس، وكانت إيطاليا تنظر على أنها هي الأحق بالهيمنة على تونس، وذلك بالرغم من أن إيطاليا حققت وحدتها مؤخرا في سنة 1870م[4].

وقد استقر الإيطاليون في تونس بأعداد كبيرة في النصف الأول للقرن 19م، وعليه لقد كان لدستور سنة 1861م، دور في تشجيع هجرة الإيطاليين إلى تونس، وعليه زاد عددهم على عدد الجاليات الأوروبية الأخرى[5]. وحسب بعض التقارنير الإيطالية وذلك يعود إلى هجرة الإيطاليين القادمين إلى

---

[1] سعد توفيق البزاز: الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924م-1956م)، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص 22.

[2] محمد بوطيبي: الفكر الاجتماعي في تونس في النصف الأول من القرن العشرين (1900م-1950م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2013م-2014م، ص ص 85-84.

[3] أم الخير بان ومحمد السعيد عقيب: "الإيطاليون في تونس (1830م-1920م) وتأثيراتهم، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع 1، مج17، جامعة الوادي، 2021م، ص 811.

[4] جميل بيضون وآخرون: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل د م، 1992م، ص 111.

[5] محمد محمود السروجي: العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، د ط، المكتبة الوطنية، بنغازي-ليبيا، د س، ص69.

البلاد التونسية بحيث بلغ عددهم إلى 10000 ساكن وذلك سنة 1900م، وارتفع عددهم حوالي 88182 نسمة وخلال سنة 1911م[1]. ولقد توصل البعض من الجالية الإيطالية إلى العمل كمستشارين لدى الحكومة التونسية وكان لهم نشاط اقتصادي بارز[2].

وبما أن وجودهم بكثرة في تونس، وعليه أصبحت اللغة الإيطالية هي أولى اللغات الأوروبية في تونس[3]، و كانوا منتشرين بكثرة في منطقة الكاف وباجة وبنزرت[4].

3- الجالية اليونانية: كانت بدايات التواجد اليوناني في تونس في القرن 12 قبل الميلاد، ولقد بدأت هجرتهم إلى البلاد التونسية خلال القرن16م، وذلك عندما كانت تونس تابعة للدولة العثمانية، بالإضافة إلى أنهم إستوطنو تونس في بدايات القرن 16[5].

وازداد عدد اليونانيين المقيميين في تونس خلال القرن 17م وذلك منذ أن توسع التجار المقيمين باليونان في نشاطاتهم في إفريقيا، وعليه هناك مصادر تؤكد على وجود اليونانيين بتونس[6].

---

[1] محمد بوطيبي: مرجع سابق، ص 87.

[2] فاطيمة عشار: البعد الاستراتيجي للاحتلال الفرنسي لتونس (1881م-1956م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة إبن خلدون- تيارت، 2013م-2014م، ص 34.

[3] جلال يحى: المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، د ط، دار المعارف، مصر، 1965م، ص 263.

[4] ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية -مصر،2011م، ص 235.

[5] Antonios chaldeos:" The Greek Community in Tunis through 16th- 17th centuries ", chronos-revue d histoire de l universite de Balamand, is a bi – annual Journal published in three languages (Arabic, English and French) it deals particularly with the history of the ethnic and religious groups of the Arab world, p 52-53.

[6] Ibid: p p 56- 57.

ولقد استقر التجار اليهود والأوروبيون في صفاقس، وفي أواخر ستينات القرن 19 بلغ عدد السكان الإجمالي لمدينة صفاقس 7000 شخص بما في ذلك 1300 يهودي و700 أوروبي كالفرنسيين والإيطاليين والمالطيين واليونانيين، وعليه حدثت الهجرة المتزايدة لليونانيين في أواخر 19م[1]،وكما أن

المصادر الموجودة هي سجلات القنصلية اليونانية في صفاقس وأرشيفات المجتمع اليوناني المحلي وعليه من الصعب تقدير حجم الجالية اليونانية[2].

4- الجالية الأندلسية: وهذه الجالية تم تهجيرها من الأندلس في القرن 15م، من الساكنة التونسية، وعليه أصبحت في القرن 19م تمثل الطبقة المرموقة في المجتمع التونسي[3]، وكان عددهم بعض الآلاف و كان لهم دور كبير في العديد من المجالات كصناعة الشاشية وفي مجال الموسيقي كالمألوف، وهذا ما ساهم في تطوير البلاد التونسية[4].

5- الجالية اليهودية: سعت محاولات كثيرة إلى ضبط أعداد اليهود في البلاد التونسية خلال القرنين 18م و19م[5]، واتخذت العائلة كوحدة إحصائية تقديرية للإشارة إلى استقرار اليهود داخل البلاد التونسية، بحيث يتواجد 20عائلة بباجة و 100عائلة بكل من صفاقس وسوسة، و550عائلة بجربة[6].

---

[1] Antonios chaidos: "The Greek Community of sfax and djerba in Tunisia between 1890 and 1940 and its role in the local economy", **the journal of north African**، vol 22, no 1, university of Johanneshurg, 2017, p79.

[2] Antonios chaidos : op,cit, p 80.

[3] محمد بوطيبي: مرجع سابق، ص 87.

[4] الهادي التيمومي: تاريخ تونس الاجتماعي(1881م-1956م)، ط 1، دار محمد على الحامي للنشر، صفاقس-تونس، 1997م، ص 19.

[5] رضا بن رجب: يهود البلاط والمال في تونس العثمانية(1685م-1857م)، د ط، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2010م، ص 73.

[6] عطا الله أبو ريه: اليهود في ليبيا وتونس والجزائر، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م، ص 187.

وإذن لقد تواجدت في تونس عدّة جاليات أوروبية مثل الإيطاليين، والفرنسيين، واليونانيين، والأندلسيين، ممّا ساهم هذا في تغيير التركيبة الاجتماعية للبلاد. هذا التنوع أثر على العديد من المجالات التجارية، اقتصادية..

المبحث الثاني: أسباب تواجدهم في تونس.

عرفت البلاد التونسية في عهد الأسرة الحسينية[1] 1814م حركة إصلاحية كبيرة وواسعة، بحيث شملت كافة المجالات السياسية والاقتصادية، وكان للبايات[2] بتونس دور كبير في فتح المجال للدول الأوروبية لتدخل في نظام الحكم بالبلاد التونسية داخليا، وهذا الأمر يسبب سوء التسيير وانتشار البذخ وإسراف أموال خزينة الدولة، واستغلت الدول الأوروبية الوضع للسيطرة بحجة الديون واسترجاع الأموال والقروض وعجز الدولة عن تسديدها، ويعتبر هذا الأخير عامل من عوامل تواجد و إستقرار العنصر الأوروبي في تونس.

المطلب الأول: سياسة إصلاحات بايات تونس.

أ-إصلاحات أحمد باي(1837م-1855م): تولى أحمد باي[3] الحكم بعد وفاة أبيه سنة1837م، وقد سمحت له الظروف أن يتقلد شؤون الجيش قبل أن يمسك مقاليد الحكم وذلك عندما أسند إليه والده

---

[1] **الأسرة الحسينية:** استمر حكم هذه الأسرة إلى إعلان النظام الجمهوري في تونس عام 1957م، بدأ الحكم بالاستقرار، وعرفت تونس خلال تلك الفترة العديد من التغيرات في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، حيث مهّدت هذه التحولات إلى دخولها مرحلة جديدة حاسمة في تاريخها. ينظر: محمد بيرم الخامس التونسي: صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج2، دط، المطبعة الإعلامية، مصر، 1999م، ص 125.

[2] **بايات:** مفردها كلمة باي، وهي تركيبة الأصل (بيه) وتعني السيد أو الأمير وفي الأصل هو والي تونس الممثل للدولة العثمانية، مقره مدينة تونس، ثم صار في عهد الحسينيين مستقلا بحكمه عن الدولة العثمانية، وكان حكمه ملكي. ينظر: محمود عامر: مصطلحات متداولة في الدولة العثمانية، جامعة دمشق، 2016م، ص 361.

[3] **أحمد باي:** ولد في 2 ديسمبر 1806م من جارية إيطالية من كورسيكا، وعلمته لغتها فأتقنها، وكما قامت بتعليمه العربية والتركية، وأمّا أبوه مصطفى باي والذي سهر على تربيته، بويع اثر وفاته في 1837م، وتوفي سنة 1855م. ينظر: صالح بوسليم ونصيرة نواصر: =

في أواخر عهده بطلب منه، مسؤولية كل ما يتعلق بالجيش في البلاد، ومن يومها لبس اللباس العسكري، وبدأ في تنظيم الجيش بنفسه، لقد بذل أحمد باي فعلا جهودا كبيرة، لإنشاء جيش نظامي حديث على الطريقة الأوروبية لذلك توجه نحو أوروبا يطلب مساعدتها على بناء جيشه، تماما كما فعل محمد علي باشا[1]، وقد ظفرت بهذه الخطوة فرنسا[2].

ولقد بدأ عهد الباي أحمد باشا منذ توليه الملك، وذلك بتأسيسه مدرسة عسكرية هي المكتب الحربي بباردو سنة 1838م، لتكون بداية النهضة في تونس، ولتخريج الضباط الفنانين والمهندسين والموظفين، وقد كان ضمن هذه المدرسة مكتب المهندسين أو مكتب العلوم الحربية، وقد جلب لها أساتذة مستشرقين من إيطاليا وفرنسا وإنجلترا، وكان من بين هؤلاء الأجانب المستشرق الإيطالي الضابط "الأميرالاي كالبقاريس"، وبدأت هذه المدرسة في تدريس الرياضيات والهندسة والتعبئة الحربية، وتعليم الجغرافيا واللغتين الفرنسية والإيطالية، وهذه المدرسة لعبت دور كبير في التعريف بالحضارة الحديثة، ونقلها على أُسس عملية[3]، وتميزت فترة أحمد باي بالتفتح على التيارات الثقافية في أوروبا، فقد تتبعت رحلات رجال الدولة إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، فشاهدوا ما كانت عليه هذه البلاد من نهضة، وقد سافر أحمد باي بنفسه إلى فرنسا[4].

="دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الفرنسي والمواقف الدولية من فرض الحماية 1881م"، **مجلة البحوث التاريخية**، ع 1، مج 5، 2021م، ص 161.

[1] **محمد علي باشا:** ولد بشمال اليونان عام 1799م، من أسرة ألبانية، أبوه إبراهيم آغا وأمه لم يرد اسمها بسبب العادات الشرفيةالتي كانت سائدة، ويعتبر محمد علي باشا مؤسس الأسرة العلوية، ويُنسب إليه اسم مؤسس مصر الحديثة. ينظر: إلياس الأيوبي: محمد علي مسيرته وأعماله وآثاره، دط، دار الهلال، مصر، 1923م، ص 13.

[2] الشيباني بنبلغيث: الجيش الفرنسي في عهد محمد الصادق، دط، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995م، ص 49.

[3] الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830م-1956م)، ط 2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة-تونس، د س، ص 17.

[4] شوقي عطا الله الجمل: المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا- تونس-الجزائر- المغرب)، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م، ص 288.

عمد الباشا أحمد على تقوية أسطول المملكة فدعمه بشراء 12 باخرة من الطراز الكبير تعرف بالحسينية، وأنشأ مركزا لبناء السفن بحلف الواد مدعما بمصانع للسلاح ومستودعات للذخائر الحربية[1].

ولقد أرهقت إصلاحات أحمد باي خزينة الدولة وما زاد من تدهور الأوضاع المالية سياسة البذخ والترف لأحمد باي وحاشيته، وهذا ما استنزف الإمكانيات الاقتصادية للبلاد، مما إضطر إلى تسريح الجيش وغلق مدرسة باردو وزيارة الضرائب التي أثقلت كاهل سكان تونس[2].

ب-إصلاحات محمد باي(1855م-1859م): إثر وفاة أحمد باي سنة 1955م، ارتقى إلى العرش ابن عمه محمد باي، فقام بتعديل في النظام السياسي بهدف الحد من الإستبداد، وإرساء دولة القانون والمؤسسات الشبيهة بما هو موجود في أوروبا، ووردت هذه الأفكار في عهد الأمان[3].

عهد الأمان: وفي 9 ديسمبر 1857م أعلن الباي عن صدور المبادئ العامة لميثاق "عهد الأمان" استدعى فيه الباي سائر أهل المجلس وأعيان الدولة وقناصل الدولة وكبير الأساقفة والرهبان وأحبار اليهود وغيرهم من الوافدين، فتقرر العمل به ومما ورد في بعض بنوده:

1-التأكيد على إحترام حرمة سكان المملكة من مختلف الأديان والألوان وحماية ممتلكاتهم.

2-المساوات القانونية والجبائية بين سكان المملكة كيف ما كانت معتقداتهم.

3-تحديد مدة الخدمة العسكرية، بعث مجالس عدلية مختلطة.

4-حق تملك الأجانب للعقارات على اختلافها[4].

---

[1] حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ط 3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، د س، ص 168.

[2] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص 116.

[3] حبيب حسن اللولب: "الإصلاحات ودورها في التحديث السياسي في البلاد التونسية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، ع 3، 2017م، ص 46.

[4] أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، د ط، مج 2، ج 4، دار العربية للكتاب، تونس، د س، ص 242.

ووثيقة عهد الأمان وثيقة تشبه كثيرا خط همايون[1]، الصادر بتركيا سنة 1856م، لكن الباي رفض تطبيق الوثيقة العثمانية كي لا يظهر بمظهر الوالي للخليفة، وأصدر وثيقة بإسمه كي يؤكد أنه الحاكم بأمره في تونس[2].

وأصدر محمد باي عدة أوامر إصلاحية بمقتضى القرار المؤرخ في 30أوت 1858م الذي نص على إحداث مجلس بلدي بالعاصمة، وما يلفت الانتباه كذلك، أن عهد الأمان قد احتوى على نقاط مجحفة في حق الوطن وتمثلت في الامتيازات لفائدة الأجانب، ولاسيما حق امتلاك الأراضي الزراعية[3].

ج- إصلاحات محمد الصادق باي(1859م-1882م): ولد محمد الصادق بن حسن بن محمود باي في 7 فيفري1817م، ورث الحكم عن أخيه بشكل طبيعي في 23 ديسمبر1859م، وهو الباي 12 من سلسلة الأسرة الحسينية[4].

ووجد انقياد كبير وإلتفاف الوزراء حول مصطفى خزندار، والذي كان مسيطر أعلى الحكومة التونسية وعلى القناصل الأوروبية، فنصبه الباي منصب الوزير الأول الأكبر فكان على محمد الصادق باي إجراء إصلاحات على الأوضاع الداخلية في البلاد التونسية[5]، وفي سنة 1861م قام محمد الصادق باي وبفضل جهود خير الدين باشا، بإقرار دستور مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وإقامة نظام برلماني، وتأسيس مجلس تشريعي يملك صلاحيات واسعة، وكما قام بتنظيم الإدارات المركزية، والبلديات، وتنظيم الأوقات، وضمان حقوق الفلاحين، وتنظيم مناهج التعليم بجامع الزيتونة، وتأسيس مدرسة العلوم الحديثة، واللغات الأجنبية سميت بالمدرسة الصادقية[6].

---

[1] **خط الهمايون:** هو الوعد الإصلاحي الثاني صدر في عام 1856م وذلك بعد نهاية حرب القرم، ولقد تضمن، المساواة في التجنيد بين المسلمين واليهود، وكذلك السماح للأجانب بإمتلاك الأراضي في الدولة. ينظر: جميل بيضون وآخرون: مرجع سابق، ص 140.

[2] خير الدين التونسي: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، د ط، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2011م، ص 34.

[3] حبيب حسن اللولب: مرجع سابق، ص 47.

[4] الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص 65.

[5] صالح بوسليم ونصيرة نواصر: مرجع سابق، ص 164.

[6] حبيب ثامر: هذه تونس، د ط، مطبعة الرسالة، تونس، د س، ص 23.

واهتم بتثمين العلاقة بين تونس والدول الأوروبية وعقد المعاهدات بما يوافق مصالح الجانبين، وأنشأ مجلس مختلط بتونس للتقاضي بين الأهالي، والأجانب في المسائل المالية، وقد حمل خير الدين باشا مسؤولية إنهيار البلاد إلى الوزير مصطفى خزندار حيث قام بمقاضاته، وإسترجاع المال المسروق، ووقوع البلاد في الإفلاس[1].

د –إصلاحات خير الدين باشا التونسي(1857م–1862م): و لقد تولى خير الدين باشا[2] إدارة المدرسة الحربية بباردو وأصبح زعيم الحركة الإصلاحية بتونس، وكان عمله الإصلاحي له تأثير كبير على تاريخ الحركة الوطنية الإصلاحية في تونس قبل الاحتلال الفرنسي، وبعده بما قدمه هذا المصلح الكبير من جليل الأعمال لبلاده[3].

وبذلك الجهود الإصلاحية الحقيقية التي نهض بها خير الدين(1873م–1877م) وشملت أساسًا إصلاحات دستورية وتعليمية واقتصادية، ولكن جهوده واجهتها صعوبات كثيرة واعترض عليها أصحاب النفوذ، وفشل في تجسيدها واقعيا، وهكذا أنهكت تونس بسياسة الرقابة المالية، وهيمنة الرأسمالية للأجانب على ثروات البلاد، وتهديدات القوى الأوروبية الطامعة في ضم تونس لنفوذها[4].

وكان خير الدين من المصلحين الذين تأثر و تأثرا كبير بمبادئ الثورة الفرنسية وأفكارها واقتنعوا بأن على الشرف أن يغير أساليب الحكم الاستبدادي الذي جرى عليه، وبما أنه عاصر أواخر أيام

---

[1] صالح بوسليم ونصيرة نواصر: مرجع سابق، ص 166.

[2] **خير الدين باشا (1822م–1889م):** "شركسي" قدم إلى تونس سنة 1839م، متخرج من مدرسة باردو، يعتبر من أحد كبار النهضة بتونس، لأنه أستفاد من التقدم العلمي بأوروبا، تولى عدّة مناصب هامّة، من أهمها الوزارة الكبرى، وأجرى عدة إصلاحات داخل الدولة التونسية تحاكي الحضارة الأوروبية، من مؤلفاته "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" وتوفي سنة 1889م. ينظر: حسام محمد عفيف الديرشوي: الإصلاح الحضاري عند خير الدين التونسي(1810م–1890م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأديان وحوار الحضارات، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر، 2024م، ص ص 16–19.

[3] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص 18.

[4] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر– تونس– المغرب– ليبيا)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م، ص 48.

نابليون، وشاهد بنفس ما أصيبت الجزائر وما منيت به المقاومة التي نظمها الأمير فقد أدرك أن الخطر الأكبر ليس هو مهاجمة الغربيين للبلاد، و لكنه في الأمراض الاجتماعية و الأخلاقية التي نكبت بها، وقد درس خير الدين القوانين والتنظيمات الجديدة التي صدرت في تركيا على عهد الخليفة عبد المجيد الأول[1].

كما تميزت فترة حكم البايات بصفة عامة بتفويض الباي لأمور الدولة إلى عدد من وزرائه، وقد كان لبعض هؤلاء التأثير المباشر في توجيه سياسة الدولة، وخاصة في الجانب المالي ومن المقرب للباي نجد الوزير مصطفى خزندار، ونرى أن البلاد التونسية تعرضت لمأزق كثيرة تسبب فيها أمثال هؤلاء المغامرين من الداخل والخارج، فكانت البلاد في أزمة مالية خلال هذه الفترة أسوء ما يكون عليه على الصعيدين[2]، وقد احتك الخزندار بمحمود بن عياد[3]، واشتركوا في قبض الأعشار ودفعها خاصة أعشار الزيت، حتى أن بن عياد كان يكتب الأوامر بخط يده مع الوزير، ويمضيها الباي دون أن يدري، وبعد ما اكتشف الباي ذلك طمأنه وزيره أن ما يربحه بن عياد يكون لخزينة الدولة وبذلك جمع أموال كثيرة وقربها إلى فرنسا وأصبح تحت حمايتها[4].

---

[1] علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2003م، ص 42.

[2] الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص 75.

[3] **محمود بن عياد(1810م-1880م):** ولد بمدينة جربة، مساعد وشريك مصطفى خزندار في السرقة والنهب، شغل منصب جمع الضرائب وشراء ماتحتاجه الحكومة، هرب إلى فرنسا مع أمواله وادعى المرض، وطلب جنسية فرنسية، توفي سنة 1880م بالاستانة ينظر: عبد القادر دوحة: "الإصلاحات السياسية والإدارية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية"، **مجلة العصور الجديدة**،ع 11-12، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خميس مليانة- الجزائر، 2013م-2014م، ص 260.

[4] نقولا زيادة: تونس في عهد الحماية، ط 1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002م، ص 34.

وبذلك يمكن القول أن خير الدين باشا انتهج نهجًا سياسيًا متوازنًا مع الدول الأوروبية التي كانت لها أطماع في تونس، محاولًا عدم التنازل لأي طرف منها أكثر من الآخر، وعليه بدأت سياسته وكأنها نابعة من وعي بكيان تونس وبمصالح دولته داخليا وخارجيا[1].

رغم محاولات البايات إصلاح الأوضاع في البلاد، إلا أنّ هذه الإجراءات لم تمنع من دخول الدول الأوروبية وفرض هيمنتها.

المطلب الثاني: الامتيازات[2] والعلاقات التجارية.

أولا: الامتيازات.

أ-الامتيازات الفرنسية.

ازدادت أطماع الدول الأوروبية كفرنسا وإيطاليا وإنجلترا بتونس، وهذا الأمر دفع بايات تونس للتقرب إلى هذه الدول، وذلك بمنحهم امتيازات عديدة ومتنوعة[3]، و سعت فرنسا للحصول على أكبر عدد ممكن من تلك الامتيازات بتونس، بحيث عقدت العديد من المعاهدات والاتفاقيات مع الإيالة التونسية وذلك من أجل السيطرة والنفوذ في البلاد[4]، وعليه لقد وقع السلطان العثماني سليمان القانوني مع فرنسا معاهدة سنة 1535م، منح من خلالها السلطان لفرنسا بعض من الامتيازات التجارية مثل

[1] عبد القادر دوحة: مرجع سابق، ص 257.

[2] **الإمتيازات:** هي تلك الحقوق التي منحها سلاطين الدولة العثمانية للأجانب على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة أو تلك التي تحصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية، ينظر: سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د ط، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 36.

[3] هشام سوادي هشام: تاريخ العرب الحديث (1516م-1918م) من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط 1، دار الفكر، عمان، 2010م، ص 173.

[4] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص 52.

إعطاء تخفيض جمركي خاص للسفن الفرنسية، والتي تصل إلى الموانئ العثمانية، وقد تم تثبيت هذه الامتيازات رسميا عام 1740م[1].

ولقد كانت الامتيازات في تونس كوسيلة من أجل دعم المصالح الأوروبية في البلاد التونسية[2].

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ التدخل الرأسمالي الفرنسي بتونس مرّ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: كانت قبل سنة 1870م عبر رؤوس أموال في شكل تجهيزات زودت بها حكومة الباي.

وأما المرحلة الثانية: وكانت بين 1870م و1875م والتي ميزها دخول رؤوس أموال في شكل استثمارات اقتصادية.

وبينما المرحلة الثالثة: جاءت بعد سنة 1875م والتي كانت حاسمة في الصراع مع القوى الأوروبية الأخرى، ومع وصول القنصل روستان[3]، وميلاد سكة عنابة قالمة للسكة الحديدية والتي ستدخل تونس[4].

كما اهتمت الشركات الرأسمالية الفرنسية بشراء الأراضي التونسية، وأيضا اهتمت بحفر الموانئ ومد الخطوط الحديدية، وعليه فتحت شركة مرسيليا للقرض في مارس سنة 1879م فرع لها في تونس

---

[1] محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، د ط، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994م، ص 68.

[2] علي المحجوبي: العالم العربي الحديث والمعاصر،"تخلف فاستعمار فمقاومة"، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009م، ص 40.

[3] **تيودور روستان:** هو دبلوماسي فرنسي ولد في سنة 1833م، وشغل عدة مناصب سياسية في سنة 1874م، وكما عين قنصل عام بتونس ثم وزير مفوض في عام 1880م. ينظر: جان غانياج: جذور الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية (1861م-1881م) ، تر: عبد الجليل بوقرة، ج 1، دط، دار سيناترا، تونس، 2014م، ص 732.

[4] سليمان دهان: الشركات الأجنبية بتونس خلال الحماية الفرنسية بين الهيمنة الاستعمارية والاستثمار الاقتصادي (1881م-1956م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، إشراف: مصطفى نويصر، 2019م-2020م، ص ص 74-75.

عرف باسم "الشركة الفرنسية التونسية للقرض"[1]، ولقد تحصلت فرنسا أيضا على امتياز مدّ الخطوط التلغرافية[2]، وإصلاح القناطر وهي تتعلق بحماية الرعايا الفرنسيين[3]، وكان الفرنسيين حرصين على أن يكون لهم النصيب الأوفر من المشروعات التونسية[4].

وعليه بدأت فرنسا تسعى إلى إبعاد إيطاليا، والتي كانت تطمح لاحتلال تونس وذلك منذ بداية سبعينات القرن 19م[5]. لكن هذه الامتيازات التي كانت تتمتع بها الدول الأوروبية، أثرت على الوضع في تونس، وخاصة أثناء الأزمة المالية، والأوضاع المزرية التي عاشتها البلاد في ذلك الوقت.

ب-الامتيازات البريطانية:

عنيت بريطانيا بأمور تونس خلال القرن19م، نظراً لموقعها الجغرافي المهم وسط البحر المتوسط، وما تمتلكه من موانئ صالحة يمكن استغلالها في التجارة والملاحة، ولذا قرّرت منع أية دولة أوروبية منافسة من احتلال هذه البلاد أو فرض حماية عليها[6].

---

[1] قدادرة شايب: الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري (1934م-1954م) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الرحيم سكفالي، قسم التاريخ وعلم الآثار كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006م-2007م، ص 42.

[2] **الخطوط التلغرافية:** كانت الخطوط التلغرافية من أبرز الوسائل التي ساهمت في تسريع التواصل ونقل التعليمات والقرارات بين السلطات المركزية ومختلف فروعها، سواء على الصعيد الداخلي أو في العلاقات الخارجية. مع تطورها المستمر، أدركت الدول الاستعمارية أهميتها، فسعت إلى مدّ شبكات التلغراف وربطه بشبكاتها الخاصة مع الحرص على تأمينها، لضمان سرعة تبادل المعلومات وتكون أداة فعالة في إحكام سيطرتها على المستعمرات وربطها مباشرة بمراكز حكمها. ينظر: بكيل محمد الكليبي: "البريد والتلغراف ودورهما الاعلامي في ولاية الحجاز العثمانية(1883م-1918م)"، **مجلة رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة ذمار-اليمن، قسم التاريخ والعلوم السياسية،2020م، ص ص 69- 70.

[3] رأفت غنيمي الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م، ص 93.

[4] صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر- تونس- المغرب الأقصى)، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993م، ص 175.

[5] محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، 2014م، ص 29.

[6] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص 61.

لهذا السبب سعت بريطانيا على تعزيز العلاقة بين تونس، والدولة العثمانية بهدف الحصول على امتيازات من جهة، و إبعاد فرنسا عنها من جهة اخرى. وضمن هذا الإطار لعب القنصل "ريتشارد وود" (RichardWood)[1] دورًا بارزًا حيث حاول السعى إلى إقناع الباي بضرورة الرُّقي ببلاده وذلك عن طريق دعوة الرأسماليين البريطانيين للقيام بالمشاريع التنموية اللازمة للبلاد[2]. ممّا يعبّر هذا على الطابع السياسي البريطاني في التغلغل الاقتصادي دون السيطرة المباشرة.

كما كافح في سبيل الحصول على امتيازات حيوية لدعم مصالح رعايا دولته، من هذه الامتيازات حق الملكية العقارية، ومشروع الخط الحديدي من جولتا إلى العاصمة، إضافة إلى إنشاء خط حديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية، وبحلول سنة 1876م إلاّ وأصبحت بريطانيا شبه محتكرة لسكك الحديد في تونس[3].

وقد تمكّن أيضا في شهر أوت 1871م من الحصول على امتياز مد خط سكة حديد بين تونس العاصمة وحلق الوادي، ومدن باجة، الكاف، بنزرت، ماطر، سوسة و القيروان[4]من جهة، وبين تونس وباردو من جهة أخرى لحساب شركة إنجليزية، وبعد سنتين أي عام 1873م سُمح لرجال الأعمال البريطانيين بتأسيس بنك يتمتّع بحق إصدار العملة في لندن تحت اسم "بنك لندن بتونس"وفي العام ذاته مُنحت امتيازات جديدة كذلك تمثّلت في حق استغلال مناجم الرصاص[5].

---

[1] **ريتشارد وود:** ولد بالقسطنطينية عام 1806م، يذكر قانياج من خلال وثائق انه أصيل يهود سوريا واسمه العربي حطاب، عندما وصل إلى تونس كان يملك خبرة تفوق 30 سنة، فقد عمل طويلا فيي مجال تطوير النفوذ الإنجليزي والعمل لصالح الدولة العثمانية، في عام 1824م عمل شركة المشرق العربي، وعندما تمّ إلغاءها عاد مع موظفيها لخدمة الحكومة البريطانية بين (1825م-1841م) كان تلميذا ملحقا بسفارة القسطنطينية وتم إرساله في مهمة مراقبة الأوضاع وجمع المعلومات في سوريا لصالح العثمانيين إبّان غزوها من طرق القوات المصرية، ومنها إلى لبنان، ومنها عين قنصلا في دمشق سنة 1841، بعد أربعة عشر سنة أي في 1855م عين في تونس إلى غاية 1874م، تقاعد في 1879م وتوفي بمدينة نيس. ينظر أم الخير بان: الجاليات الاوروبية... ، مرجع سابق، ص 48.

[2] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص 66.

[3] جان قانياج: مرجع سابق، ص 419.

[4] علي المحجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر...، مرجع سابق، ص 44.

[5] علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ط 1، دار سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1986م، ص 32.

وواصل القنصل "وُود" سعيه للحصول على المزيد من الامتيازات لبريطانيا، فتقرّب من الوزير مصطفى خزندار [1] الذي كان يتمتّع بنفوذ كبيرة داخل الإيالة[2]، محاولا السيطرة عليها بشبكة واسعة من المؤسسات البريطانية، وقد كان هذا طريق مباشر للحصول على امتيازات فلاحية تتعلق بزراعة القطن فضلا عن امتيازات السكك الحديدية والبنوك[3]. كما شجّع هجرة أعداد معتبرة من سكان مالطة الخاضعين للحكم البريطاني إلى الأراضي التونسية[4]، لخلق جالية تتمتع بالامتيازات، ويمكن من خلالها التدخل في الشؤون الداخلية التونسية[5]، لكن كل هذه المحاولات مُنيت بالفشل، إذْ لم تنجح بريطانيا في تحقيق مشاريعها الاقتصادية[6]، وسرعان ما انتقلت ملكيتها إلى الشركات الفرنسية والإيطالية، خاصّة بعد حصولها على جزيرة قبرص سنة 1878م[7].

ج-الامتيازات الإيطالية:

في أواخر القرن 19م اشتدّ التنافس بين الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، نتيجة تقلّص مجالات الإستثمار بأوروبا، وندرة المكاسب. ممّا دفع كل دولة للتوجّه للبلدان الضعيفة مثل تونس، والحرص استثمار أموالها فيها، وانتزاع أكبر قدر ممكن من الامتيازات لرعاياها خاصّة أصحاب رؤوس الأموال[8].

---

[1] **مصطفى خزندار**: يوناني الأصل ولد في جزر اليونان سنة 1817م، بيع إلى الأسرة الحسينية وتربى معهم. ولاّه أحمد باي منصب المالية والداخلية. أُشتهر في عهد محمد الصادق بالنفوذ المطلق في سياسة الدولة فمدّ يده على أموال الدولة و أوقعها في الإفلاس، كما ساعد البايات على الإسراف و القسوة في جباية الضرائب، وأُعتبر هو سبب وقوع الدولة في أزمة الديون، إلا انه عزل من منصبه وحوسب على يد خير الدين. ينظر: الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص 68.

[2] على البلهوان: مرجع سابق، ص 102.

[3] جان قانياج: مرجع سابق، ص 418.

[4] محمد محمودي السروجي: مرجع سابق، ص 67.

[5] شايب قدادراة: مرجع سابق، ص 36.

[6] محمد محمودي السروجي: مرجع سابق، ص 67.

[7] علي المحجوبي: مرجع سابق، ص 45.

[8] علي المحجوبي: انتصاب الحماية ...، مرجع سابق، ص 32.

وكانت ايطاليا خلال السبعينيات من القرن 19م أكثر حماسة من فرنسا للحصول على الامتيازات، وهذا ما دفع بالقنصل بينّا (penna)[1] الإيطالي إلى استغلال هذا الوضع للتدخل لدى مصطفى خزندار قصد الحصول على امتيازات اقتصادية لبلاده داخل تونس، وقد تُوِّجت جهوده بعقد معاهدة سنة 1867م أصبح من خلالها للرعايا الإيطاليين جملة من الإمتيازات من أبرزها، حق الملكية العقارية، واستغلال جبل الرصاص[2]، إضافة إلى شراء امتياز الخط الحديدي الرابط بين تونس وحلق الوادي من بريطانيا[3].

وواصلت إيطاليا تغلغلها في تونس من خلال تقديم الدعم المادّي لرجال الأعمال والمستثمرين، ممّا سمح لهم منافسة الشركات الفرنسية الكبرى، والحصول على الامتيازات المذكورة سابقاد بمبالغ ضخمة قصد سبق فرنسا إليه[4]، وقد دفع هذا الوضع عدد كبير من الإيطاليين إلى الهجرة نحو تونس، والاستقرار بها نتيجة الظروف المعيشية المريحة، والرخاء النسبي، محافظين على عاداتهم وتقاليدهم الإيطالية[5].

مثلت كل هذه الامتيازات مظهر من مظاهر التنافس الأوروبي، حيث سعت كل دولة للتغلغل بطريقة غير مباشرة، قاصدة استغلال ثروات البلاد وبسط سيطرتها عليها.

---

[1] **القنصل بينّا:** وضعته الحكومة الإيطالية قنصلا وجنرالا، شجع إيطاليا على فكرة الإستيلاء على تونس واحتلالها، عمل على تقوية المصالح الإيطالية في تونس ومضايقة الفرنسيين، كان له علاقة مع الوزير خزندار والباي، عقد مع هذا الأخير سنة 1868م معاهدة أصبح للجالية الايطالية حق الملكية العقارية واستغلال جبل الرصاص. ينظر: محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص ص 70-71.

[2] محمد محمودي السروجي: مرجع سابق، ص 72.

[3] شوقي عطاالله الجمل: مرجع سابق، ص 302.

[4] علي المحجوبي: انتصاب الحماية...: مرجع سابق، ص 32.

[5] محمد محمودي السروجي: مرجع سابق، ص 72.

ثانيا: العلاقات التجارية.

ازدهرت التجارة في البلاد التونسية خلال عهد الأسرة الحسينية (1705م-1814م)، حيث تحولت العديد من مدنها إلى مراكز اقتصادية حيوية بفضل انتشار الأسواق الكبرى[1] التي يأتي إليها التجار من أهمها سوق العطّارين، سوق الترك، وسوق القماش، التي تعود جذورها إلى العهدين الحفصي والعثماني، واستمرت حتى مطلع القرن 19م[2].

غير أنّ النشاط التجاري التونسي بدأ يشهد تراجعًا قبيل فرض الحماية الفرنسية نتيجة لعدة عوامل أهمها التغلغل الاقتصادي، وسيطرة الكولون على خطوط التجارة. فقد تمكن التجار الأوروبيون خاصّة الإيطاليين، من احتكار تجارة الصوف والجلود وتربية المواشي والنحاس، وتحوّل عدد من التجار التونسيين إلى مجرد تابعين يتعلمون هذه المهن تحت إشراف الأوروبيين، ما زاد من تبعية النشاط التجاري المحلي للعناصر الأجنبية[3].

كما أن دخول البضائع الأوروبية، خصوصًا الفرنسية، إلى السوق التونسية دون دفع رسوم جمركية أثّر سلبًا على الصناعات المحلية، خاصّة صناعة الشاشية، وأدى هذا الانفتاح التجاري الذي سهّله القرب الجغرافي، وسهولة النقل البحري، إلى منافسة من تجار مالطا وفرنسا وإسبانيا. ممّا أدّى إلى إقبال الأهالي على اقتناء السلع الأوروبية، وأحدث بذلك تحولات في ملامح النشاط التجاري التقليدي للبلاد و تكريس التبعية الاقتصادية الاستعمارية[4].

---

[1] محمد رابحي: "التواصل التجاري بين إيالتي تونس وطرابلس الغرب خلال القرن 18م وبداية القرن 19م(1700م-1814م)"، **مجلة الإحياء**، ع 25، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023م، ص 729.

[2] حفيضة بوتوقوماس: النشاط التجاري للمجتمع التونسي خلال العهد الحسيني (1705م-1830م)، **مجلة المعارف**، ع 18، جامعة المدية، 2015م، ص 79.

[3] أحمد عبد السلام: مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط 1، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1987م، ص 151.

[4] الهادي التيمومي: المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي، ط 1، بيت الحكمة، تونس، 1999م، ص 62.

1/ علاقات تونس التجارية مع مالطا:

كانت العمليات التجارية بين تونس ومالطا تتم من خلال رحلات تجارية منتظمة، إذ كان تجار من جربة وصفاقس وسوسة يتعاملون بشكل مستمر مع مالطا. وكان التجار المالطيون يزورون الموانئ التونسية بانتظام، حيث ترفع سفنهم أعلام مالطا، ممّا يعكس الحضور الدائم لهم في التجارة البحرية التونسية.

لقد دخلت مالطا حديثًا في الدورة التجارية التونسية، وأصبحت مركزًا حيويًا للتجارة العالمية، ومحطة عبور مهمّة للتجار التونسيين في تنقلاتهم بين تونس ومالطا. هذا الانفتاح التجاري أسهم في إنشاءعلاقة تجارية متينة بين الطرفين، الذي أكّدته وجود وثائق ومراسلات بين الحكام المالطيين وحمودة باشا[1] سنة1800م، ممّا يعكس التفاهم والتعاون التجاري بين البلدين في تلك الفترة[2].

2/ علاقة تونس التجارية مع البندقية:

إنّ العلاقات التجارية بين تونس والبندقية من أقدم العلاقات الاقتصادية، حيث كان ميناء تونس يستقبل سنويًا حوالي 300 سفينة تجارية، من بينها 70 سفينة قادمة من البندقية، ممّا يدل على حجم التبادل الكبير بين البلدين. ومن جهة أخرى، كانت تونس تُصدر إلى البندقية العديد من السلع الهامّة مثل الزيوت، والشوفان، الصوف، العسل، الجلود، الشمع، والطواقي الحمراء، بينما كانت تونس تستورد من البندقية منتجات متنوعة، أبرزها الأغطية الحريرية، الصوف، الزجاج، الورق، الخشب، وصفائح

[1] **حمودة باشا (1782م-1814م):** ولد في الجزائر سنة 1759م، عرفت فترة حكمه التي دامت 33عاما بالعصر الذهبي بسبب سياسته الإصلاحية، والإنجازات التي قام بها على المستوى الداخلي والخارجي، كتخفيض المراتب المفروضة على السكان، رعاية المساهمين في الجهاد البحري أو التجارة البحرية، أوإقامة علاقات مع الأوروبيين والدول المجاورة. ينظر: رشاد الإمام: سياسة حمودة باشا في تونس 1782م و1817م، رسالة مقدمة لنيل الدكتورا في الفلسفة،الجامعة الأمريكية، بيروت، 1971م، ص ص 67-72.

[2] الشافعي درويش: العلاقات السياسية والتجارية بين تونس ودول غرب أوروبا المتوسطية خلال القرن 18م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره العلوم في التاريخ الحديث، إشراف: قسم العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، 2015م-2016م، ص 114-115.

الحرير، وكان التجار البنادقة يخضعون لرسوم جمركية تُقدّر بنسبة 5% على السلع المصدرة إلى تونس. ومن أهم ملامح هذه العلاقة التجارية كان "فندق البندقية" في تونس، الذي كان بمثابة مكتب تجاري للتجار البنادقة. وقد شكل هذا الفندق نقطة التقاء دائمة بين التجار و حمودة باشا، مما ساعد على تنسيق وتنظيم التبادلات التجارية بشكل منتظم[1].

3/ علاقة تونس التجارية مع اسبانيا:

لقد ركز التونسيون على صناعة الشاشية التي تجلب أنظار التجار الأوروبيون، وقد اعتمدوا بشكل كبير في هذه الصناعة على الصوف الإسباني. وقد كانت تونس تصدّر إلى إسبانيا الحبوب والزيت لتأمين حاجياتها من المواد الغذائية. من خلال هذا تبرز ملامح التبادلات التجارية[2].

وقد تحسنت التبادلات التجارية بين البلدين بعد توقيع معاهدة السلام في عام 1791م، التي وضعت الأسس للتبادل التجاري، حيث تم فتح الأسواق بين البلدين وحرية التجارة بها وممارسة نشاط التوريد والتصدير، كما تم منح القنصل الإسباني الحق في الإقامة بتونس، وهذه من بين بنود المعاهدة المبرمة بين البلدين. وفي سنة 1798م راسل حمودة باشا الملك الإسباني"دون كارلوس"[3] يطلب منه بعض المساعدات التي أراد أن يقوى بها الأسطول البحري التونسي. ومن هنا توضّح مدى ترابط العلاقات بين إيالة تونس وإسبانيا خلال هذه الفترة.[4]

---

[1] الشافعي درويش: العلاقات السياسية والتجارية...، مرجع سابق، ص 119-120.

[2] الشافعي درويش: المرجع نفسه، ص ص 206-207.

[3] **دون كارلوس(1568م-1545م)**: ابن الملك فيليب الثاني، ولد بتشوهات خلقية، عانى من أمراض نفسية، أعلن وريثا لعائلة قشتالة، توفي في عمر23 سنة. ينظر: خوان ف.مارتينيز-لاج كلانديو بيكيلاس بيريز: الأمير دون كارلوس وريثا فليب الثاني ملك اسبانيا(1568-1545)، د ط، د س، 2015م، ص 5.

[4] الشافعي درويش: العلاقات السياسية والتجارية...، مرجع سابق، ص ص 227-228.

4/ علاقة تونس التجارية مع فرنسا ومرسيليا:

إنّ العلاقة التجارية بين الإيالة التونسية وفرنسا كانت قديمة ومُعقدة، ولقد ساعدت في هذه العلاقة وجود نظام الامتيازات الذي أُبرِم بين البلدين، أسهمت تلك الامتيازات في تعزيز الهيمنة التجارية الفرنسية في تونس، حيث تم تأسيس العديد من الوكالات التجارية الفرنسية في مدن تونسية مثل باجة، وقد كان التجار الفرنسيون، خاصّة من مرسيليا، يتفوقون في التجارة مع تونس على التجار المحلّيين، بفضل تقنياتهم التجارية المتقدمة وقوانينهم الداخلية التي ساعدت على تعزيز تجارتهم في أسواقهم المحلية.

وخلال القرن 17م، استقر عدد كبير من التجار القادمين من مرسيليا في تونس، وكان لهم دور هام في حركة التجارة الخارجية للإيالة التونسية، وساهموا بشكل كبير في تنشيط الاقتصاد المحلي، وارتبط النشاط التجاري الفرنسي في تونس بمراكز رأس المال التي سيطر عليها التجار المرسليون[1]. وقد تجسّدت المبادلات التجارية بين تونس ومرسيليا في ثلاث نقاط أساسية نذكرها كما يلي:

1 تجارة عبور التي تركزت على نقل البضائع الإسبانية والمشرقية عبر الأراضي التونسية.

2 تجارة الحبوب التي شكلت جزءًا كبيرًا من صادرات تونس، حيث كانت تشكل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات.

3 زيادة الواردات التونسية من المواد الخام اللازمة لصناعة الشاشية التونسية، بالإضافة إلى السلع الكمالية[2].

[1] الشافعي درويش: "العلاقات التونسية الفرنسية مابين 1577م و 1685م (التميز والتنوع)"، **مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الإجتماعية والإنسانية**، ع 4، الجزائر، 2020م، ص ص 350-351.

[2] الشافعي درويش: المرجع نفسه، ص 352.

لقد تمتّع التجار الأوروبيون بالعديد من الإمتيازات بما في ذلك التجار اليهود الذين كانوا تحت حماية القوى الأوروبية التي منحتها لهم حكومة الباي استنادا على المعاهدات المبرمة بين تونس والجاليات الأوروبية[1].

ومنه فالتجارة التونسية كانت مزدهرة، لكن مع تدخل الأوربيين، واجهت البلاد تراجع في نشاطها التجاري المحلّي، ممّا كان سببا في فتح المجال أمام فرنسا للهيمنة.

المطلب الثالث: فرض الحماية الفرنسية على تونس.

قامت فرنسا باحتلال الجزائر عام 1830م، ثم عملت على الدخول إلى تونس[2]، وبالفعل تمكنت من ذلك بعد مُؤتمر برلين تحقق لدى فرنسا فكرة التوسع في الشمال الأفريقي، وعليه بدأت تحقيق رغبتها في عام 1881م[3].

1- ظروف التدخل الفرنسي في تونس: للتدخل الفرنسي على تونس العديد من الظروف والعوامل والتي نجملها فيما يلي:

- كانت المنافسة إيطاليا لفرنسا حول الإستحواذ على تونس كان عاملاً من العوامل التي ساعدت فرنسا في فرض الحماية على تونس.

- كون أن إيطاليا كانت ترى تونس بنظرة استعمارية وليس كما أدلى بعض المؤرخين من أن الوجود الإيطالي في تونس لا يشكل خطورة على المصالح الفرنسية[4].

[1] قدادرة الشايب: مرجع سابق، ص 18.

[2] محمد سريج: مرجع سابق، ص 664.

[3] راغب السرجاني: قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، ط 1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011م، ص 21.

[4] ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص ص 245-246

– وكان من أهم دوافع الحماية الفرنسية على تونس نجد الدافع الديني، والمتمثل في تنصير المجتمع التونسي، وبالإضافة إلى الدوافع الاستراتيجية، وتتمثل في البحث عن مناطق للنفوذ، وكذلك الرغبة في امتلاك القوة، والسيطرة على المناطق الضعيفة[1].

2- السيطرة الفرنسية على تونس.

منذ احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، بدأت تضع خططها للسيطرة على تونس، متذرعة بمصالح اقتصادية، وسياسية كانت تخدم أطماعها التوسعية[2].

وقد تبلورت فكرة فرض الحماية على تونس في كواليس مؤتمر برلين المنعقد يوم 13 جوان 1878م، والذي خُصّص لحلّ مسألة البلقان، حيث حصلت فرنسا على دعم ومساندة بريطانيا وألمانيا لمشروعها التوسعي. فقد صرّح وزير الخارجية البريطاني لنظيره الفرنسي قائلا: "احتلّوا تونس إن شئتم، فالإنجليز لا تمانع في ذلك بل تحترم قراراتكم ". وكذلك المقترح البريطاني المتعلّق بتونس على منح فرنسا حرية التصرف مقابل تعويضات في منطقتي الألزاس واللورين منذ سنة 1870م. كما أكّد الألماني بسمارك[3] للسّفير الفرنسي بتاريخ 4 جانفي 1879م قائلا:"غني اعتقد بأن الإجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها". وهذا ما يُؤكّد بأنّ فرنسا لها الحرية التّامة والحق في التصرّف في تونس غداة مؤتمر برلين[4].

وإلى جانب هذا الدعم الدولي، ساهمت الأزمة المالية الخانقة التي عرفتها تونس في تمهيد الطريق أمام التدخل الفرنسي، فقد تم تسليم إدارة الجمارك إلى الأوروبيين مقابل قروض مالية أثقلت كاهل

---

[1] عاطف عيد: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس– الجزائر، د ط، 1999م، ص ص 56–57.

[2] محمد سريح: مرجع سابق، ص 665.

[3] **بسمارك** (1815م–1898م): سياسي بروسيا، عمل على توحيد ألمانيا، تولى منصب المستشارية بألمانيا من 1871م إلى 1890م حقق الملف الداخلي الألماني والإمبراطورية الألمانية. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة الساسية، ج 1، د ط، المؤسسة الغربية للدرراسات للنشر، بيروت، د س، ص 543.

[4] علي المحجوبي: انتصاب الحماية ...، مرجع سابق، ص 35.

الخزينة، وتكوين لجنة مالية سنة 1870م لتوحيد الديون التونسية التي بلغت 25 مليون فرنك. غير أنّها أصبحت مركز تنافس بين الدول الأوروبية، خاصة بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، كلّ يسعى لتحقيق مصالحه في البلاد[1].

كما ساهمت ثورة علي بن غذاهم[2] سنة 1864م في تسريع التدخل الأجنبي، ضد سياسة السلطة التوسعية، والتنديد بالأوضاع المزرية في البلاد، ممّا أتاح لكل من الدولة العثمانية وفرنسا وانجلترا وايطاليا التدخل بحسب مصالحهم وأهدافهم. فكانت هذه الثورة الأثر العميق في تاريخ تونس[3].

وقد ساعدت السياسة الإصلاحية التي تبنّاها بايات تونس على تعزيز التدخل الفرنسي، إذ ارتبطت بفتح الأسواق التونسية أمام المنتجات الأوروبية ومنح الامتيازات والمشاريع للأجانب، مثل توسعة الموانئ، و إنشاء الخطوط الحديدية و مد شبكات التلغراف. ممّا سمح للفرنسيين تبرير تدخلهم لحماية مشاريعهم أموالهم ومصالحهم[4].

لقد إتخذت فرنسا من إنتقال القبائل التونسية (قبائل خمير)[5]عبر الحدود الجزائرية حجة للغزو بدافع تضامنها مع المقاتلين الجزائريين[6]، وكان ذلك برئاسة جول فيري[7]، كما عمل في أفريل 1881م

---

[1] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص 26.

[2] **علي بن غذاهم:** هو مقاوم تونسي من قبيلة ماجر بولاية القصرين، قاد ثورة عام 1864م، بسبب المشاكل الاقتصادية والإجتماعية والتي تعانيها تونس، شملت تلك الثورة العديد من المناطق، وتمكّن الباي محمد الصادق من إخمادها واعتقل بن غذاهم سنة 1866م، ومات بالسّجن بعدها بسنة واحدة. ينظر: خير الدين التونسي، مرجع سابق، ص 37.

[3] سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص 12.

[4] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص 294.

[5] **خمير:** هي قبائل جزائرية هاجرت إلى تونس، وذلك بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وكانت تتواجد على الحدود الجزائرية التونسية، وبذلك اتهمت بتقديم الإعانة للثوار الجزائريين ضد السلطات الفرنسية. ينظر: شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص 305.

[6] سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص 15.

[7] **جول فيري:** هو فرنسي الأصل ورئيس الوزراء (1881م–1883م) وهو صاحب فكرة احتلال تونس وتأديب قبائل بني خمير. ينظر: محمود عصفور سلمان: "الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني والأوروبي منها"، **مجلة ديالة**، ع 56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2012م، ص 6.

بإخبار البرلمان الفرنسي على أنه سيقود حملة عسكرية على تونس وعليه لابد من تخصيص مبلغ من المال وذلك من أجل القيام بردع القبائل[1].

كما حدث اشتباك بين القبائل التونسية والقوات الفرنسية وكان ذلك في 30-31 مارس 1881م، وقد خطط له من قبل الضباط الفرنسيين في الجزائر، وهذا الاشتباك اعتبرته فرنسا ذريعة للتدخل العسكري في تونس[2].

ولقد عبرت القوات الفرنسية داخل التراب التونسي بجيش يتكون من 30ألف جندي[3]، كانوا موزعين على مجموعات ثلاث:

الأولى توجهت نحو الكاف والمجموعة الثانية نحو بلاد خمير وبينما الثالثة إلى طبرقة[4]، وكان ذلك في 26 أفريل 1881م[5]، وعليه في 1ماي 1881م كانت قد استسلمت مدينة بنزرت دون مقاومة[6].

وفي 12 ماي 1881م قام الجنرال بريار[7]بمحاصرة قصر الباي محمد الصادق[8] والذي يدعى بقصر باردو وفرض عليه إمضاء معاهدة باسم فرنسا، و قبلها الباي وأمضى عليها، وذلك بعد منحه

---

[1] صالح بوسليم ونصيرة نواصر: مرجع سابق، ص 172.

[2] محمد سريج: مرجع سابق، ص 664.

[3] حسن حسنى عبد الوهاب: مرجع سابق، ص 178.

[4] الهادي البكوش: شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، د ط، موفم للنشر، الجزائر، 2013م، ص 62.

[5] علي المحجوبي: انتصاب الحماية ...، مرجع سابق، ص 44.

[6] علي المحجوبي: المرجع نفسه، ص 44.

[7] **الجنرال بريار**: هو جنرال فرنسي وقائد الحملة الفرنسية على تونس في أفريل 1881م، وهو من فرض الحصار على قصر باردو، ينظر: محمد سلمان عصفور: مرجع سابق، ص 10.

[8] **محمد الصادق**: ولد في 7 فيفري 1813م، ولقد ورث الحكم عن أخيه في 23ديسمبر 1859م، فهو من الباي الثاني من الاسرة الحسينية التي حكمت تونس من سنة 1705م، وكما دام حكمه 22 سنة. ينظر: الشيباني بنبلغيث: مرجع سابق، ص 65.

مدة 3 ساعات لتأخذ قراره[1]، ولكن بعد مرور ساعتين خرج الباي ووقع على معاهدة باردو[2]، وعليه فقدت تونس من خلالها سيادتها[3]، وتم ذلك بالفعل، وعليه لم تبدي الدول الأوروبية الأخرى أية معارضة باعتبار أن موقفها كان وفقا مصالحها[4].

وبعد احتلالهم لتونس اتجهوا نحو العاصمة، وقدم السفير الفرنسي إلى الباي نسخة من المعاهدة[5]. وعليه قامت القوات الفرنسية بمحاصرة قصر السعيد[6]، وهو مقر باي تونس الواقع في باردو[7].

ولقد اجتمع الباي مع مجلس الدولة التونسي من أجل عرض الأمر عليه، ولقد هدد الفرنسيون الباي محمد الصادق بخلعه من منصبه إذ رفض توقيع المعاهدة، و تحت تأثير الضغط وقَّعَ محمد الصادق باي على المعاهدة في الساعة الثامنة مساءًا وفي اليوم 12 ماي1881م[8].

وبالإضافة إلى ذلك قدم القنصل الفرنسي روستان نسختان من معاهدة الحماية للباي محمد الصادق في 12ماي 1881م، و وافق الباي على معاهدة الحماية[9].

---

[1] الهادي البكوش: مرجع سابق، ص 62.

[2] **معاهدة باردو:** هي المعاهدة التي وقعها محمد الصادق باي تونس والجنرال بريار من طرف الحكومة الفرنسية. ينظر: خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج 3، د ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص 29.

[3] الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص 25.

[4] إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م، ص 142.

[5] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط 2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002م، ص 277.

[6] فلادمير لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط 9، دار الفارابي، الجزائر، 1985م، ص 307.

[7] **باردو:** هي إحدى ضواحي مدينة تونس. ينظر: فلادمير لوتسكي: مرجع سابق، ص 307.

[8] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص 308.

[9] محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 30.

2-1- محتوى معاهدة باردو:

لقد تعهدت فرنسا بموجب معاهدة باردو بحماية تونس من العدوان الداخلي والخارجي، وحماية الأشخاص، والممتلكات بما فيها الملك وعائلته، وقد أخذت المواقع الاستراتيجية التونسية الهدف منها تحقيق أهدافها التوسعية[1].

ومن هذه، تولت فرنسا مهمة إدارة العلاقات التونسية الخارجية وتنفيذ الاتفاقيات الدولية. كذلك حملت حق تنظيم شؤون المالية للبلاد، بما فيها دفع ديون الدولة ومراقبة تطبيق المعاهدات، وتعيين مقيم عام، لكي يصبح الوسيط بين الحكومة الفرنسية والسلطة التونسية[2].

فإذا كانت معاهدة باردو قد أعطت فرنسا حق الاحتلال العسكري والإشراف على الشؤون الخارجية، فإن معاهدة المرسى عمّقت النفوذ من خلال سيطرتها على المالية العامة للدولة ممّا مكّنها السيطرة على مصالح الدول الأوروبية الأخرى في تونس.

ورغم أن معاهدة باردو جاءت تحت شعار "الصداقة وحسن جوار"، إلَّا أن بنودها حملت في طياتها نزعة استعمارية واضحة استهدفت المساس بالسيادة الوطنية[3].

ولقد أكد خطاب جول فيري رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك، أن الهدف من إحتلال تونس هو إدماجها ضمن النظام الرأسمالي، والتوسع الفرنسي بالمغرب العربي، خاصة بعد توقيع معاهدتي باردو والمرسى سنة 1881م، وهو ما أدى لاحقًا إلى اعتماد نظام تورنيز[4].

---

[1] يونس درمون: تونس بين الاتجاهات، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م، ص 44.

[2] فلادمير لوتسكي: مرجع سابق، ص 44.

[3] جلال يحي: مرجع سابق، ص 311.

[4] محمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة المغربية، بيروت، 1993م، ص 94.

نظام تورنيز: هو نظام ساري في استراليا وهو يختص بتنظيم الملكية العقارية. ينظر: صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 197.

وقد استمرت فرنسا استنادا للمعاهدات، في استغلال تونس، وفرض واقع الحماية[1]، الذي منحها حرية في التوسع في المراكز التي ترى الأمن والإستقرار لآداء مهمتها، وحماية رعاياها ومصالحها[2].

2-2- محتوى معاهدة المرسى:

جاءت هذه المعاهدة بعد العديد من الإتفاقيات منها اتفاقتي 8 جويلية و 30 أكتوبر 1882م، وإجبار الباي على التوقيع عليها، وكان ذلك في 8 جوان 1882م[3]، والتي مهّدت لتكريس السيطرة الفرنسية على الإيالة التونسية، تضمنت المادة الأولى منها إعطاء فرنسا الحق في تحديد الضرائب، وجمعها وتنظيم المداخيل التونسية، مع إلغاء اللجنة المالية للدولة[4] وكذلك إدخال جُملة من الإصلاحات الإدارية والقضائية التي ترى فرنسا أنها مناسبة لمصالحها، وأصبح للباي الحق في طلب القروض، غير أن ذلك لا يتم إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية، مما أتاح لها فرض إشرافها المباشر على ميزانية الدولة وسداد ديونها[5].

ومن هنا تمكنت فرنسا بهذه الإتفاقية بسط نفوذها الفعلي على تونس إذا كانت معاهدة باردو قد جعلت فرنسا تسيطر على الشؤون الخارجية للإيالة، فإنّ معاهدة المرسى جاءت لتتدخل في الشؤون الداخلية، مع إبقاء الباي تحت قبضتهم، وإلتزامه بإصلاحات إدارية لصالح السلطات الفرنسية[6].

وبهذا تعتبر معاهدة المرسى مكمّلة لنص معاهدة باردو، وخطوة للسيطرة التامة الفرنسية، مع التظاهر بأن هذا النظام مؤقت إلى حين استعادة تونس قدرتها على إدارة شؤونها بنفسها[7].

---

[1] جلال يحي: مرجع سابق، ص317.

[2] زاهر رياض: استعمار إفريقيا، د ط، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، ص 164.

[3] حلمي محروس إسماعيل: تاريخ العرب الحديث الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997م، ص 246.

[4] علي المحجوبي: انتصاب الحماية...، مرجع سابق، ص ص 89-88.

[5] شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص 309.

[6] علي المحجوبي: انتصاب الحماية..، مرجع سابق، ص 89.

[7] جميل بيضون وآخرون: مرجع سابق، ص 112.

ومنه، نستنتج أنّ فرنسا استغلت ضعف الحكومة التونسية، ومشاكلها الداخلية، وبدعم الامتيازات التي أُعطيت للدول الأوروبية، دخلت تونس سنة 1881م وفرضت معاهدة باردو وبها تحكمت في الشؤون الخارجية، ثم في سنة 1882م فرضت معاهدة المرسى وسيطرت بها على الداخل.

الفصل الثاني

دور الكولون في الحياة السياسية بتونس(1881م-1956م).

المبحث الأول: السيطرة على الميدان السياسي.

المبحث الثاني: سيطرة الكولون على الإدارة المحلية والإدارة القضائيو.

المبحث الأول: السيطرة على الميدان السياسي.

المطلب الأول: التغلغل الأجنبي في السياسة التونسية.

مع استقرار الأوروبيين في تونس، بدأ تأثيرهم يزداد تدريجيا، وذلك بواسطة القناصل الذين كان لهم دورًا كبيرًا في الحياة السياسية، وسياسات التجنيس والاستيطان التي فرضتها الدول الاستعمارية، كل هذه الوسائل جعلت للكولون نفوذ قوية داخل تونس قبل وبعد فرض الحماية الفرنسية.

1-القناصل الأوروبيين:

لقد عمل القنصل الإيطالي على زيادة نفوذه في تونس وعقد معاهدة عام 1868م مع تونس، وتضمنت هذه المعاهدة إعطاء إيطاليا الحق في إمتلاك الأراضي وإستغلال المناجم، وكان من خلالها زيادة في عدد الجالية الإيطالية، وبالتالي أصبحت هذه الجالية الإيطالية تتكون من التجار، ورجال الأعمال، وللمعمرين أن يعيشوا في أملاكهم وأراضيهم[1].

وقام القنصل الإيطالي باستمرار على تحريض الباي، ورئيس الوزراء على رفض السياسة الفرنسية، وكذلك رفض مساعي إنجلترا التي تبرهن على أن تونس جزء لا يتجزأ من أملاك الدولة العثمانية[2]. وأرسل القنصل الفرنسي دي بوفال[3] في تونس إلى وزير الخارجية بباريس بتاريخ 15ماي 1864م بحيث

---

[1] جلال يحى: مرجع سابق، ص 264.

[2] أحلام طبعان وسارة زغلول: الامتيازات الاقتصادية الأجنبية في تونس قبل فرض الحماية الفرنسية (1800م-1881م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي1945- قالمة، 2020م-2021م، ص 24.

[3] **دي بوفال:** ولد في سنة 1817م شغل عدة مناصب سياسية وإدارية، وكان ذلك منذ سنة 1840م ثم أصبح قنصل عام بالإسكندرية سنة 1860م ثم في تونس سنة 1863م وكما خلف ليون روش إلى غاية سنة 1865م. ينظر: أحلام طبعان وسارة زغلول: المرجع نفسه، ص 23.

قال: "وخشيتي الوحيدة هي أن يتفق الباب العالي[1] سرًّا مع إنجلترا التي تصبح الحاكمة هنا بإسم تركيا، ومعتمدة على قوتها الخاصة، وعلى نفوذ تركيا الديني معا"[2].

وكما وضعت فرنسا في عام 1577م أول قنصل لها، وفي عام 1665م تم توقيع معاهدة بين فرنسا والوالي مصطفى، أصبح بموجبها للقنصل الفرنسي الأسبقية على القناصل الأجانب بعد ذلك عقدت عدة معاهدات أخرى بين البلدين[3].

2-السياسة الاستيطانية:

لقد مكّن انتصاب الحماية الفرنسية من فرض الهيمنة والسيطرة على أكبر الأراضي التونسية، وفتح المجال أمام الكولون للسيطرة على المجال الاقتصادي، وتحقيق مصالحهم على حساب التونسيين، فقد أصدرت سلطة الحماية العديد من المراسيم التنفيذية التي مكنتها من تقسيم الأراضي التونسية ومنحها للمستوطنين لتحقيق الطريق للسيطرة على القطاعين الزراعي والاقتصادي في البلاد التونسية[4].

ووفقا للإحصائيات، فقد بلغت مساحة الأراضي المستغلة بعد فرض الحماية حوالي 600 ألف هكتار، لترتفع بعد سنوات قليلة إلى 3 ملايين هكتار.

[1] **الباب العالي:** وهو مقر الحكم في الدولة العثمانية، أنشئ سنة 1654م من طرف السلطان محمد الرابع، ولقد كانت له أهمية كبيرة في القرن 19م. بنظر: سهيل صابان: مرجع سابق، ص 49.

[2] أحلام طبعان وسارة زغلول: مرجع سابق، ص 23.

[3] أمين شاكر وآخرون: شمال أفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، دط ، دار المعارف، مصر، 1954م، ص 94.

[4] عبد المجيد بن جلول: "طائفة المستعمرين في شمال افريقيا"، **مجلة أبو عبد الله للآداب والعلوم والفنون"**، ع 721، القاهرة، 1947م، ص 475.

وقد اتبعت سلطات الحماية منهجًا سياسيًا، يهدف إلى تنفيذ مشروع الاستيطان[1] الزراعي، تمثّل في: دعم الكولون ماديا، مساندة مجلس النواب لسياسة اقتناء الأراضي، وانتهاج سياسة التجنيس بين سنتي 1921م و1923م لتمكين الأوروبيين من اكتساب حقوق مدنية وتوسيع نفوذهم العقاري[2].

وبعد حرب العالمية الثانية، تسارعت وتيرة نهب الأراضي، فتمت مصادرة حوالي 554.000 هكتار خلال عام 1920م، وقد أصبح التونسيين يرون بوضوح ملامح الاستغلال الاستعماري في المجال العقاري، حيث تم نزع الأراضي من ايديهم، ثم توزيعهم على الكولون، الأمر الذي حوّل مالكي الأراضي التونسية إلى عمال في أرضٍ كانوا يمتلكونها. هذه السياسة أثرت سلبيا على التونسيين، باعتبار الأراضي المصدر الأساسي للرزق والمعيشة، فقد تسببت في تفقير المجتمع التونسي، وهشاشة الاقتصاد المحلي[3].

[1] **الاستيطان:** التوسع المجالي بواسطة الاحتلال لوحدة التراب الوطني، والسيطرة السياسية وتركيز المستوطنين بهدف الاستقلال الاقتصادي في مجتمع التمييز والهيمنة، وعلى ذلك بدأ التسرب الأوروبس في تونس خلال النصف الثاني من القرن 19م، فمن العوامل التي ساعدت على التوسع في الإستيطان الأوروبي في تونس هي الاستكشاف، التبشير، المغامرة، ودور الجمعيات الاستعمارية. ينظر: ايهاب حسن علي حسن مصيرع: "بدايات التغلغل الأوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربية والإنسانية**، ع 35، جامعة بابل، 2017م، ص 831.

[2] إسماعيل العربي: السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919م-1939م) بتونس والمغرب الأقصى انموذجا"، **مجلة القرطاس الدراسات الحضارية والفكرية**، ع 1، مج 7، 2020م، ص 165.

[3] إسماعيل العربي: المرجع نفسه، ص ص 166-168.

وفي هذا السياق، نبين من خلال الرسم البياني الممثلة في الدائرة النسبية نسبة العقار الذي يمتلكه الأوروبيين مقارنة بالتونسيين:

1

3- التجنيس.

لم تقتصر الحكومة الفرنسية على سياسة الاستيطان، بل اتخذت سياسة التجنيس كذريعة قوية ومدخلا متينا لبسط سلطانها على البلاد المنهكة، فسارعت إلى تطبيقه لعدة أسباب أهمها أفراد الجالية الإيطالية الذي وصل عددهم إلى 40 ألف ايطالي، في حين الفرنسيين بلغ عددهم 30 ألف فرنسي، الأمر الذي زرع فيهم الخوف من المنافسة والمزاحمة[2].

فعمدت إلى إصدار مجموعة من القرارات والمراسيم في السنوات(1887م-1889م-1897م-1914م)، والتي تهدف إلى منح الجنسية الفرنسية لبعض فئات المجتمع التونسي[3].

---

[1] إسماعيل العربي: مرجع سابق، ص 167.

[2] عمر قريشي: "قراءة في مسألة التجنيس بالبلاد التونسية زمن الحماية الفرنسية (1909م-1939م)"، **مجلة دراسات في التاريخ والحضارة**، ع 2، مج 2، جامعة المنستير، تونس، 2022م، ص 17.

[3] ليلى بوجلال: "السياسة الاستيطانية الفرنسية وتأثيرها على الاقتصاد التونسي"، **مجلة البحوث التاريخية**، ع 1، مج 7، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2023م، ص 655.

كما أصدرت الحكومة الفرنسية قانون يمنح حق التجنيس للتونسيين والكولون الذي نُشر في الجريدة الفرنسية بتاريخ 20 ديسمبر 1923م، مما أدى إلى ارتفاع عدد المجنسين من التونسيين منذ سنة 1924م إلى حدود 1933م قرابة 626 مجنس[1].

وكان هذا نتيجة التسهيلات القانونية التي قدمتها فرنسا، خاصة في ما يتعلق بمنح الجنسية الفرنسية، ومن بين التسهيلات نذكر: إتقان اللغة الفرنسية بالإضافة إلى أداء الخدمة العسكرية الطوعية في الجيش الفرنسي (البري والبحري)، كما كان ضروري حصولهم على بعض الأوسمة والشهادات.

وتعتبر الطبقة البرجوازية التونسية من أكثر الفئات عددا المتجنسين بجنسية الفرنسية لإتقانها اللغة الفرنسية، كما قامت بمنح جملة من الامتيازات تتمثل في مرتبات كل مسلم يريد أن يكون فرنسي[2].

ومن ذلك فإنّ الحكومة الفرنسية في تونس فتحت باب التجنيس على مصرعيه، وشمل ذلك مختلف الأجناس مثل الإيطاليين، المالطيين...وغيرهم، وكان الهدف منها هو زيادة عدد المستوطنين الفرنسيين على حساب التونسيين والقضاء بذلك على الشخصية والهوية الوطنية التونسية[3].

[1] عمر قريشي: مرجع سابق، ص 18.

[2] محمد بوطيبي: "التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م-1956م)"، **مجلة أبعاد مختبر الابعاد القيمة للتحولات الفكرية والسياسية**، ع 7، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة وهران2، 2018م، ص ص 118- 119.

[3] ايهاب حسن علي حسن مصيرع: مرجع سابق، ص 829.

والجدول يوضّح أعداد المهاجرين من فرنسا، إيطاليا ومالطا.

السنة	فرنسيون	ايطاليون	مالطيون
1881	700	11200	7000
1886	3500	16750	9000
1891	10000	31000	11700
1896	16000	55000	10200
1901	24000	71000	12000
1906	34600	81156	10000
1911	46000	888082	11300
1921	54447	84819	...
1926	71020	89215	8395

[1]

يتّضح من خلال معطيات الجدول، أنّ سياسة التجنيس كانت أداة استراتيجية استخدمها الاستعمار لتكريس هيمنته، خصوصا من فرنسا وإيطاليا، حيث سُجّل تزايد ملحوظ في أعداد المهاجرين المجنّسين، عدد الايطاليين ارتفع من 11200إلى 89215، والفرنسيين من 700 إلى 71020، دليل على ولائهم للإدارة الفرنسية. بالمقابل بقيَ عدد المالطيين محدودًا نسبيًا، ما يشير إلى دورها الهامشي في الخطط الاستعمارية.

[1] سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص 22.

المطلب الثاني: دور المقيمون العامون في السياسة المركزية.

بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م، أصبح المقيم العام[1] الفرنسي هو الحاكم الأساسي في البلاد، وأصبح الباي مجرد واجهة شكلية، تولى منصب الإقامة العامة الفرنسية القنصل روستان ثم خلفه الجنرال بول كامبون[2].

كان من صلاحيات المقيم العام بعد توقيع معاهدتي باردو والمرسى التوجيه والإرشاد في إدارة البلاد داخليا[3].

وبعد توقيع معاهدة باردو أبقت فرنسا الباي على السلطة شكليا ، وبالإضافة إلى أن الباي تخلى عن صلاحياته، وذلك في الإشراف على الأمور الخارجية للوزير المفوض الفرنسي، وكما أن الباي احتفظ بالسلطة التشريعية إسميا وأنه يصادق على الأوامر التي تأتي إليه من المقيم العام[4].

وفي 9جوان 1881م تم إصدار مرسوم كلف من خلاله المقيم العام بوظائف وزير الشؤون الخارجية للحكومة التونسية[5].

---

[1] **المقيم العام:** هو الممثل للحكومة الفرنسية لدى الباي، فهو المكلف بتطبيق المعاهدات التي بين فرنسا وتونس، وهو همزة وصل بين الحكومة الفرنسية والبلاد التونسية. ينظر: أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881م-1956م)، تع: حمادي الساحلي، ط 1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م، ص 378.

[2] **بول كامبون:** ولد في سنة 1843م وهو مقيم عام فرنسي وأشتهر بمهارته الإدارية في فرنسا، وكما فرض معاهدة المرسى على تونس وكذلك قام بتشجيع الفرنسيين للهجرة إلى تونس ومنحهم أراضي خصبة وأستولى على السيادة الداخلية التونسية وتصرف في ميزانيتها. ينظر: على بلهوان: مرجع سابق، ص 14.

[3] سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص 18.

[4] محمود شاكر: التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر بلاد المغرب)، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص 125.

[5] أحمد القصاب: مرجع سابق ص 378.

وكما قام بإصدار مرسوم أخر في 29أفريل 1882م ويتعلق بضبط سير الحماية وتنظيم أعمال المقيم العام، وعليه أصبحت بموجبه جميع مصالح البلاد التونسية تحت سيطرة الحكومة الفرنسية، وخاضعة للوزارات الخارجية الفرنسية بباريس وبينما الوزير المقيم هو الممثل لجميع المصالح الفرنسية[1].

وكذلك تم إصدار مرسوم في 10نوفمبر 1882م من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية، وعليه تم فيه تحديد اختصاصات المقيم العام، إذ خول له المصادقة بالنيابة عن الحكومة الفرنسية على إصدار وتطبيق جميع المراسيم الصادرة عن الباي وقد أصبح له الحق في إقرار القوانين[2]، وكان أول وزير فرنسي مقيم في تونس هو روستان، ولكن الحكومة الفرنسية عزلته وأتت مكانه بول كامبون في 8 فيفري1882م، ولقد اتبع سياسة شملت ما يلي:

- تنظيم البلاد من النواحي المالية والاقتصادية.
- ربط علاقات فرنسا في تونس بالدول الأخرى[3].

وصدر مرسوم رئاسي في 23جوان 1885م، يبرهن على أن المقيم العام هو ممثل الجمهورية بالبلاد التونسية بحيث يرجع إليه النظر في جميع الشؤون الإدارية المرتبطة بالأوروبيين والأهالي في سنة 1885م، تم إدخال تعديلات جديدة متعلقة بسلطات الوزير المقيم، وكان أهمها ما يلي:

- يتولى المقيم العام مهمة الإتصال بالحكومة الفرنسية عن طريق وزير الشؤون الخارجية[4].

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 378.

[2] عبد الكريم الفيلالي: التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 11، شركة ناس، مصر، 2006م، ص 224.

[3] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، 174-175.

[4] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 380.

– للمقيم العام الفرنسي حق تشريع القوانين، وذلك بعد الإمضاء عليها من طرف الباي و بموجب معاهدة المرسى، و للباي حق تشريعها[1].

– أن المقيم العام يدير القرارات ، ويصدرها والمتعلقة بالجالية الفرنسية، وكان ذلك ففي أول ماي 1912م، وعليه فقد كلف المقيم العام الفرنسي في تونس إصدار قرارات ترتبط بتحجير الإقامة على كل شخص جاءت ضده أحكام عدلية[2].

وقام المقيم العام بممارسة سلطته في الأقاليم التونسية ، وكان ذلك عن طريق المراقبين المدنيين[3] الفرنسيين، والذين تم تعينهم في 4أكتوبر 1884م ، وكانوا يخضعون للمقيم العام والذي من صلاحيته تعيينهم أو عزلهم[4].

بالإضافة إلى أن المقيم العام بول كانبون بالإصلاحات إدارية ونذكر أهمها:

– أن يكون مقر الوزارات بتونس العاصمة، وألا يصحب أعوان الدولة الباي في تنقلاته.

– أن تلغى وزارتا الحربية والبحرية لأنهما غير مفيدتين، وبينما توكل مهمة الإشراف على الجيش التونسي إلى قائد عام جيش الاحتلال.

– أن يحدد الوزير المقيم، ويقوم بضبط مهام الوزير الأكبر[5].

---

[1] سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص ص 19-20.

[2] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 380.

[3] **المراقبين المدنيين:** هو موظف له مهام إدارية، أنشئت وفق لقرار المقيم العام بول كامبون في أكتوبر 1884م، وكما أنهم يعتبرون مسؤولين عن الحالة المدنية؛ وكانت مهامهم ترتبط بالأهالي والإدارة الفرنسية، وكما تقرر مركز المراقبين خلال سنة 1885م. ينظر: علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية...، مرجع سابق، ص ص 110-111.

[4] فلادمير لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط 9، دار الفارابي، بيروت- لبنان، 2007م، ص 309.

[5] علي المحجوبي: إنتصاب الحماية الفرنسية ...، مرجع سابق، ص 102.

وعليه بموجب هذه الإصلاحات فقد الباي جميع صلاحياته التشريعية والتنفيذية، وأصبحت السلطة في يد المقيم العام، فأصبحت مهمة الباي ترتكز على الإمضاء على القرارات التي يصدرها المقيم العام[1]. وشكل المقيم العام حكومة لا تتضمن من بين سبعة أعضاء إلا تونسيين و2 أسندت إليهما الوزارة الكبرى ووزارة القلم، و إن الوزيرين قد اختارهما الحكومة الفرنسية ، وذلك لضعف شخصيتهما، وخضوعهم التام لفرنسا، كالعزيز بوعتور الذي هو وزير القلم ومحمد الجلولي هو قائد صفاقس[2].

ولقد منح المقيم العام تفويض باسم الحكومة الفرنسية من أجل الموافقة على كل الإجراءات التي يعطيها الطابع القانوني، ومنه أصبح المقيم العام هو المسيطر الحقيقي على كل شؤون البلاد بيده الأمر والنهي، وكذلك أصبحت القوانين التي يقررها الباي لا مفعول لها إلا بعد مصادقة المقيم العام[3].

وكما أتت السلطات الفرنسية بهيئة جديدة تضمن مركزية السلطة لدى المقيم العام الفرنسي، ومنها ما يتمثل في مراقبة أعمال الوزراء والموظفين التونسيين عن قرب[4].

ولقد كان للمقيمين العامين دور كبير في رسم البناء الهيكلي الاستعماري، وتولى الإدارة في تونس من 1882م إلى 1955م،22 مقيم عام ، وكانت مدة توليهم تتراوح بين سنة وتسع سنوات[5]. ولقد أحدثت إصلاحات المقيم العام سنة 1947م تغييرات على عدد الوزارات واختصاصاتها، وعليه ارتفع عدد الوزراء التونسيين ووصلوا إلى 6 وتمثلوا في الوزير الأكبر، ووزير العدل، ووزير التجارة والصناعة،

[1] علي المحجوبي: إنتصاب الحماية الفرنسية ...،مرجع سابق، ص 103.

[2] علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية(1904م-1934م)، تع: عبد الحميد الشابي، ط1 ، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون-بيت الحكمة، تونس، 1999م، ص ص 97-98.

[3] محمد علي داهش: مرجع سابق، ص ص 31-30.

[4] محمد علي داهش: المرجع نفسه، ص 231.

[5] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 37.

ووزير الصحة العمومية، ووزير الشغل والحيطة الاجتماعية ووزير الزراعة، وفي فيفري 1951م تم إلحاق وزارة سابعة وهي وزير الدولة[1].

لقد تولى على الإدارة المركزية العديد من المقيمون وكان من بينهم القنصل روستان وبول كامبون والذين قامو بدور كبير في الإدارة الداخلية للبلاد التونسية وعليه قامت الحكومة الفرنسية بإصدار مراسيم يكلف من خلالها المقيم العام بوظائف مختلفة ومنها أصبح له الحق في تشريع القوانين والتي تتعلق بمصالح الجالية الفرنسية.

المبحث الثاني: سيطرة الكولون على الإدارة المحلّية والقضائية.

المطلب الأول: السيطرة على الإدارة المحلّية.

أولا: السيطرة على مجلس الشورى.

لم تقتصر السلطة الاستعمارية في تونس بالاستحواذ على السلطة التنفيذية، بل تطاولت أيضًا على جانب من السلطة التشريعية، بتأسيس مجلس الشورى عام 1896م ليحل محل المجلس الاستشاري[2]. وكان الهدف من إنشائه تقييد دور التونسيين في صنع القرار، وتوجيهه لصالح المصالح الاستعمارية، و كان للمجلس طابع استشاري، حيث اقتصرت مهامهُ على النظر في المشاريع المالية وقضايا الجباية، مما جعْله أداة تستهدف استغلال ثروات البلاد[3].

وسعت السلطات الاستعمارية إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية خصوصًا من المستوطنين الأوروبيين، عبر تلبية احتياجاتهم الاقتصادية والسياسية، مما أسهم ذلك في توسيع نفوذ المستوطنين داخل الاقتصاد المحلي، وإبعاد التونسيين عن توليهم المناصب السياسية والإدارية[4]، بحيث لم يكن هناك

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 378.

[2] صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 197.

[3] على المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..، مرجع سابق، ص 102.

[4] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص 184.

تمثيل حقيقي للتونسيين في هذا المجلس، فاقتصرت المشاركة على ممثلي المصالح الاستعمارية الذين يتم تعيينهم من قِبل المقيم العام[1]، مثل أعضاء الغرف التجارية[2]، والصناعية، والمجالس البلدية، مما عزز هيمنة المستوطنين بالتعاون مع حكومة الحماية على شؤون البلاد التونسية[3].

ففي سنة 1907م، تم تعديل تشكيل المجلس بإضافة قسم تونسي يتكون من 16 عضوًا[4]، من بينهم عضو يهودي يتم اختياره من قبل المقيم العام من بين الأعيان في المنطقة[5]. وبذلك أصبح المجلس يتكون من 56 عضوًا، منهم 36 عضوًا فرنسيًا و16 عضوًا تونسيًا. هذا التعديل أبرز هيمنة الجالية الفرنسية على المجلس، حيث مثّل الفرنسيون الأغلبية، بينما كان التونسيون يشكلون الأقلية[6].

وفي سنة 1910م، تقرّر فصل القسمين التونسي والفرنسي في المجلس، حيث أصبح القسم التونسي غير قادر على المشاركة في اجتماعات القسم الفرنسي[7]. واستمرت قاعدة المناصفة بين الجالية الأوروبية والتونسيين في المجالس المحلية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى1914م[8]، التي شهدت تطورًا في الفكر الوطني والحركة التحررية في تونس، فقرر نظام الحماية الفرنسي إلغاء هذا المجلس واستبداله بالمجلس الكبير الذي احتفظ بنفس خصائص مجلس الشورى[9].

---

[1] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص 185.

[2] أول مؤسسة نيابية تمثل الجالية الفرنسية انشئت في 23 جوان 1885. ينظر: أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 435.

[3] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص 32.

[4] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 414.

[5] علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ص 101.

[6] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص 33.

[7] علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ص 102.

[8] شوقي عطالله الجمل: مرجع سابق، ص 197.

[9] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص 33.

ثانيا: السيطرة على المجلس الكبير.

تمّ إحداث المجلس الكبير سنة 1922م كبديل لمجلس الشورى، وذلك بموجب مقرر صادر بتاريخ 13 جويلية 1922م، جاء هذا الإجراء ضمن سلسلة من الإصلاحات الإدارية التي سعت من خلالها الحماية الفرنسية إلى توسيع شكل من أشكال التمثيلية السياسية، وإن كان ذلك تحت رقابة فرنسية صارمة، وتكوّن المجلس الكبير، منذ تأسيسه وحتى سنة 1940م، من قسمين غير متكافئين وهما: القسم الفرنسي، ويضم 52 عضواً، كان يُنتخبون من طرف المستوطنين الفرنسيين عبر الغرف التجارية والزراعية [1]، ما يعكس سيطرة المصالح الاستعمارية على مراكز القرار. والقسم التونسي، ويتكوّن من 26 عضواً منتخبين من قبل الأهالي التونسيين، إضافة إلى ثلاثة أعضاء من الجالية اليهودية. وكان هذا القسم يمثل صوت السكان الأصليين داخل المجلس، لكن في إطار محدود، وكان كل قسم من هذين القسمين يجتمع على انفراد[2].

لم يكن للمجلس صلاحيات تشريعية فعلية، بل كان يقتصر دوره على النظر في ميزانية الدولة والمصاريف العامة، إلى جانب إبداء الرأي في المسائل المالية والاقتصادية والاجتماعية، وأحياناً في بعض المسائل السياسية، تبعاً لتطوّر الظروف والمواقف[3].

في سنة 1945م وبفعل تصاعد الوعي الوطني والتغيرات السياسية العالمية والمحلية، تمّ إدخال تعديل تمثّل في تحقيق المساواة العددية بين القسمين الفرنسي والتونسي، وهو ما شكّل استجابة جزئية للضغوط السياسية ومطلب تمثيل التونسيين بشكل أوسع، لكنّه اثار احتجاج الفرنسيين بدعوى تساهل الحكومة معهم[4].

[1] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص 33.

[2] ايهاب حسين علي حسين مصيرع: مرجع سابق، ص 830.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 422.

[4] إسماعيل أحمد ياغي: مرجع سابق، ص 355.

ثالثا: السيطرة على مجالس البلدية.

تُرجع نشأة أول بلدية في تونس إلى سنة 1858م، غير أن السلطة الاستعمارية الفرنسية قامت بإعادة تنظيمها سنة 1883م[1]، وذلك بعد إلحاح المستوطنين الأوروبيين على ضرورة تكوين مجالس بلدية، ومؤسسات قطاعية تسمح لهم بالمشاركة في ادارة الشؤون المحلية وتوصيل مطالبهم إلى السلطة المركزية[2].

ولقد تكوّنت هذه المجالس من تركيبة ثلاثية وهي: ثمانية أعضاء تونسيين، وثمانية أوروبيين، بالإضافة إلى عضو يهودي[3].

وقد راعت الإدارة الفرنسية في توزيع المجالس البلدية تمركز المستوطنين الأوروبيين، بحيث كانت تُنشأ غالبًا في المناطق التي يشكّل فيها الأوروبيون غالبية السكان، كما حرصت على حماية مصالح الجاليات الأوروبية وضمان رعايتها، و كانت هذه المجالس تُسَيَّر من قبل أعضاء تعيينهم الإدارة المركزية لمدة ثلاث سنوات[4]. كما كانت جميع أعمال المجالس، وقراراتها تخضع لرقابة المراقب المدني، ممّا يعني أن السلطة الفرنسية كانت تسيطر على عمل هذه المجالس بشكل كامل.

في سنة 1881م بلغ عدد الدوائر الإدارية في تونس ثمانين دائرة، تختلف مساحاتها من منطقة إلى أخرى. وكان يُشرف على تسيير كل دائرة إما "قائد" أو "عامل"، يساعده مجموعة من المشايخ[5].

رابعا: السيطرة على القائد.

خلال فترة الحماية الفرنسية في تونس، كان "القواد" أو "العمال" يمثلون حلقة وصل بين السلطة الاستعمارية والمجتمع المحلي، و يتم اختيارهم من بين العائلات التركية العريقة أو زُعماء القبائل الذين

[1] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص 50.

[2] ايهاب حسين علي حسين مصيرع: مرجع سابق، ص 831.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 427.

[4] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص 39.

[5] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 394.

كانوا معروفين بولائهم للاستعمار[1]، أو الذين تمتعوا بمزايا خاصّة هذا الاختيار، كان يأتي أحيانا استجابة لرغبة الأهالي خوفا من حدوث إنتفاضات أو تمردات قد تهدد استقرار الأوضاع[2]. ولقد بلغ عددهم37 قائدًا، يتولون دور تمثيل السلطة المركزية في المناطق الداخلية . كانت مهامهم تشمل بالإضافة إلى اختصاصاتهم الإدارية، مسؤوليات مالية وقضائية[3].

1) الوظيفة الإدارية.

كان القواد يرأسون مجالس البلديات، ويشرفون على تنفيذ مراسيم الباي، كما كان عليهم مراقبة الأمن في المناطق الجنوبية وأقصى الجنوب، وهي المناطق التي كانت تشهد أحيانًا احتجاجات أو مقاومات ضد الاستعمار[4].

2) الوظيفة المالية.

تتمثّل مهامهم المالية في الإشراف على جباية الضرائب في الأقاليم أو المدن، و يتولى ذلك بنفسه أو بمساعدة مشايخ التراب الذين يتبعونهم. كان هؤلاء العمال يستغلون سلطاتهم ويعتمدون على وسائل تعسفية لتحصيل الضرائب، و لأنه لم يكن في لهم راتب بل كانوا يتقاضون نسبة من المبالغ التي يجمعونها، أو التعدّي على ممتلكات الغير وأرزاقهم واستغلال الأموال المخصّصة للإغاثة أو المنكوبين[5]. و استغل أولئك المسؤولين مراكزهم لتحقيق مكاسب مالية على حساب السكان المحليين، مستفيدين من حماية جيش الاحتلال[6].

---

[1] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص 171.

[2] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 396.

[3] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص 171.

[4] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 40.

[5] خليفة الشاطر وآخرون: المرجع نفسه، ص40 .

[6] علي المحجوبي: انتصاب الحماية...، مرجع سابق، ص 117.

3) الوظيفة القضائية.

يتمثل دور القواد في الجانب القضائي في التعامل مع الأمور القضائية في المناطق التي تفتقر إلى محاكم تونسية، فقد مُنِحوا سلطة شبه قضائية، مثل قاضي التحقيق في بعض القضايا مع ضرورة إعلام مدير المصالح، علاوة على ذلك كان القواد يساعدون القضاة الفرنسيين في التحقيق في الجرائم والجنح، وكانوا مسؤولين عن تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الفرنسية بحق الرعايا التونسيين[1].

خامسًا: السيطرة على الخلفاء.

تمّ إضافة منصب الخليفة كمساعد للعامل وتعويضه في حال غيابه، وذلك بموجب القرار المُؤرخ في 28 نوفمبر 1889م[2]، ورغم هذا فإن نظام الحماية لم يُدخل تغييرات جذرية على الادارة الاقليمية بل اقتصر على إصلاحات جزئية، ففي سنة 1887م تم استبدال الدوائر القبلية بدوائر ترابية مع التقليص من عدد هذه الدوائر، في خطوة ترمي إلى تحسين فعالية الإدارة الاستعمارية، وتيسير مراقبة السكان، وتنظيم عمليات جمع الضرائب. كما أُدخلت تعديلات على شروط تعيين ممثلي السلطة المركزية في الأقاليم، حيث أصبح المقيم العام أو الكاتب العام للحكومة هو المسؤول عن اختيارهم، بالتنسيق مع قوات الاحتلال، ممّا اضعف من دور العمال وحَدَّ من تواصلهم مع الاهالي.

وفي سنة 1912 تمّ إحداث منصب جديد يعرف "بالكاهية"، ليكون حلقة وصل بين العامل والخليفة[3].

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 401.

[2] أحمد القصاب: المرجع نفسه، ص 395.

[3] أحمد القصاب: المرجع نفسه، ص ص 397-399.

سادسا: تقسيم الجنوب.

كانت البلاد التونسية تحت السيطرة العسكرية حتى سنة 1896م، و مع انتشار المراقبات المدنية، لم يبقَ للسطة العسكرية من نفوذ في تونس إلّا الأراضي الجنوبية، التي كانت تُعدُّ مسرحا رئيسيا للثورات وخاصّة مدينة القيروان[1]، وهو ما دفع السلطات الاستعمارية تكثيف الرقابة العسكرية على هذه المناطق لحماية الكولون من غضب الأهالي[2]، كما كانت هناك مخاوف من تسّرب الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الطرابلسية التي كانت مصدراً لتسرُّب الأسلحة والذخيرة، إضافة إلى ذلك خروج عدد من السكان رافضين للاحتلال[3].

ونتيجة لهذه الأوضاع قسمت الإدارة الاستعمارية المناطق الجنوبية إلى أربع وحدات إدارية تسمى الأعمال: عمل ورغمة، عمل مطماطة، عمل النفراوة وعمل ودرانة، وقد أحدثت في كل مركز من المراكز مكتب شؤون للأهالي مكلّف بمراقبة إدارة العامل[4].

سابعا: المراقبون المدنيون.

رغم أن القيادات مثل القواد والخلفاء والمشايخ الذين تمّ اختيارهم بعناية من بين السكان المعروفين بولائهم لفرنسا فإنهم كانوا خاضعين لإشراف المراقبين المدنيين[5] الذين تمّ تعيينهم بموجب قرار فرنسي في 4 اكتوبر 1884م[6]، بموجب هذا القرار تمّ تقسيم الإدارة الاستعمارية إلى 20 مراقبة مدنية[7]، وكان الهدف الأساسي لهذه المراقبات هو مراقبة الشؤون الإدارية والتقنية في المناطق الخاضعة للإدراة الفرنسية

---

[1] شوقي أبو خليل: الإسلام وحركات التحرّر العربية، ط1، دار الرشيد للنشر والتوزيع، د م، 1976م، ص 110.

[2] التليلي العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية(1881-)، مج 2، د ط، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1987م، ص 141.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 402.

[4] أحمد القصاب: المرجع نفسه، ص404.

[5] علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، مرجع السابق، ص 99 .

[6] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 407.

[7] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص 40.

بالإضافة إلى حماية مصالح المستوطنين الفرنسيين[1]. كما كان يشرف على الاوضاع الاقتصادية والأمنية مثل الشرطة والجندرمة التونسية. على الرغم من صلاحيات المراقبين إلاّ أنهم لا يحق لهم طمس شخصية القواد، بل العكس يحافظون على إبرازها، بهدف تنفيذ القرارات الفرنسية عن طريق المسؤولين المحليين دون أن يتحملوا أخطائها امام الأهالي[2].

إذن اتضح أنّ الإدارة الاستعمارية عملت على السيطرة على مختلف مفاصل السلطة (المجالس التشريعية، والإدارية، والمحلية)، وتهميش دور التونسيين، ممّا عزّز نفوذ الفرنسيين، وزاد من تبعيتهم سياسيا واقتصاديا.

المطلب الثالث: السيطرة على المحاكم القضائية.

- **إلغاء المحاكم القنصلية وتعويضها بالمحاكم الفرنسية:** لقد حلت المحاكم الفرنسية محل المحاكم القنصلية فبدأت بإلغاء محكمتها القنصلية في 27 مارس 1883م والتي كانت موجودة في عهد الامتيازات الأجنبية. وقد أصدرت فرنسا أمر في 5 ماي 1883م نص على أنه إذا ألغت دولة من الدول الأجنبية محكمتها القنصلية فإن رعايهم سيصبحون تابعين للمحاكم الفرنسية[3].

وسعت فرنسا على كسب الجاليات الأوروبية إلى جانبها للضغط على حكومتي بريطانيا وإيطاليا لكي تتخلى على محاكمها القنصلية، وكان من السهل كسب رجال الأعمال الأجانب الذين يؤيدون سلطات الحماية وذلك من أجل ضمان مصالحهم بالإيالة إلا أن الفئة الفقيرة كانت شديدة التعصب[4].

---

[1] علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ص ص 99-100.

[2] علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، المرجع نفسه، ص 100.

[3] الحبيب تامر: مرجع سابق: ص 71.

[4] علي المحجوبي: انتصاب الحماية...، مرجع سابق، ص 96.

لقد رأت فرنسا أن لافيجري[1] رئيس أساقفة الجزائر والذي عمل على استغلال منصبه في الكنيسة لخدمة السياسة التوسعية وذلك منذ وصوله إلى تونس في 27جوان 1881م ولقد عمل على الحد من نفوذ الأكليروس[2] فرنسي، وأسس لافيجري المدارس الفرنسية لتعليم الأطفال المالطيين والصقليين واستطاع بذلك أن يكسب ثقة المالطيين والإيطاليين بحيث ألغت بريطانيا محكمتها في أول جانفي 1884م وتبعتها الدول الأوروبية الأخرى وبالخصوص إيطاليا[3].

-**المحاكم الجديدة التي تم انشأتها:** إنشاء محكمة ابتدائية فرنسية و10محاكم صلح وذلك وفق قانون 18أفريل 1883م وقد كانت تفصل بين المتخاصمين الأوروبيين بصورة كاملة، وتشمل اختصاصاتها مادة الأحوال الشخصية والمواد المدنية والتجارية والجزئية فكان القضاء التي تهم التونسيين أما المحاكم الفرنسية ترجع بالنظر مباشرة لوزارة العدل الفرنسية وعليها أصبح القضاء الفرنسي المرجع الأساسي للبلاد التونسية.

وفي 1جويلية 1885م جاء قانون ينظم عملية التسجيل العقاري وكما جعل النظر في العقارات المسجلة من اختصاص المحاكم الفرنسية أو المشتركة[4].

وهكذا يتضح أن الميدان القضائي قد حظي باهتمام من السادة البلاد وكان الهدف ليس السيطرة بل محو وضعية الامتياز التي تحصلت عليها القوى الأوروبية المنافسة في فترة تدهور الأوضاع

---

[1] **لافيجري:** هو شارل مارسيل ألمان لافيجري ولد بمدينة وير في 31أكتوبر1825م؛ وهو ينتمي إلى عائلة برجوازية، وتلقا منذ صغره تكوين ديني وكما ألتحق بمدرسته saint Lean وتابع تعليمه فيها؛ وكذلك ألتحق لافيجري بمعهد لاروسور للدراسات الأسقفية وتم قبوله مدرس في الثانوي مدة سنة، وتوفي في 18نوفمبر 1892م. ينظر: حدة طيطوش: الكاردينال لافيجري وأبعاد مهمته التبشيرية الجزائر (1867م-1880م)، **مدرات تاريخية دورية دولية- محكمة ربع سنوية**، ع 3، مج 1، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة، 2019م، ص ص 521-522.

[2] **أكليروس:** وهو اللفظ الأعلى الذي يتضمن جميع رجال الكنيسة واشتملت على رتب ثلاث للكنيسة وهي الأساقفة والشيوخ والشمامسة، ينظر: عادل درويش: الكنيسة أسرارها وطقوسها، ط 1، دار ابن حزم، القاهرة، 2012م، ص 524.

[3] علي المحجوبي: انتصاب الحماية...، مرجع سابق، ص ص 97-98.

[4] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 41.

السياسية في البلاد وعليه فإلغاء المحاكم القنصلية هو الخيار لوجود الصعوبات المتواجدة في حالة وجود قضاء قنصلي متعدد الجنسيات[1].

لقد أقتحم الفرنسيون المجال القضائي تونس وعليه أصبح القضاء التونسي لا يرى إلا في القضايا التي تخص التونسيين[2].

وهكذا، استغلت فرنسا المحاكم القنصلية لتفرض سيطرتها على القضاء التونسي، حيث جعلت المحاكم الفرنسية هي الأساس، وفي المقابل همّشت القضاء التونسي.

[1] عدنان المنصر: استراتيجيا الهيمنة (الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية)، ط 1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2003م، ص 293

[2] إيهاب حسين علي حسين مصيرع: مرجع سابق، ص 831.

الفصل الثالث

دور الكولون في الحياة الاقتصادية بتونس(1881م-1956م).

المبحث الأول: دورهم في التجارة

المبحث الثاني: دورهم في الزراعة

المبحث الثالث: دورهم في الصناعة

المبحث الأول: دورهم في التجارة.

إنّ التجارة كغيرها من القطاعات الصناعية والزراعية التي استطاعت فرنسا أن تضع يدها على البضائع و الأسواق و الموانئ التونسية بالمدن التونسية، وضواحيها في أكبر الأسواق للأستهلاك بالبلاد في صفاقس وسوسة وبنزرت، و إنشاء أكبر الشركات الفرنسية بها.

المطلب الأول: السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية في تونس.

ومع بداية سنة 1881م، بسط الفرنسيون نفوذهم على التجارة الخارجية، وجانب كبير من التجارة الداخلية، بما في ذلك تجارة الجملة و نصف الجملة، وأدّى ذلك إلى منافسة البضائع الفرنسية البضائع المحلية و إقصائها تدريجيا من السوق التونسية، وخاصّة بعد الإصلاحات الجمركية بين تونس وفرنسا[1].

وانتهجت سلطة الحماية سياسة اقتصادية قائمة على النهب والسلب، من خلال إطلاق مشاريع اقتصادية وإصدار تشريعات تخدم مصالحهم، بهدف تكريس هيمنتهم على الحياة الإقتصادية[2]. فقاموا بإحتكار عمليات الاستيراد والتصدير إذ أنّ البلاد التونسية لا تستطيع أن تستورد بضائع من الدول الأخرى إلاّ عبر شركاتهم التجارية، ممّا تكون الاستفادة الكبيرة لهم، فنتج عن هذا ارتفاع الأسعار وإثقال كاهل المستهلك التونسي[3].

ولقد لعب الكولون تونس دورا كبيرا في تمكين السلطة الفرنسية على السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية أي الإقتصاد التونسي بصفة عامة [4].

---

[1] الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص ص 453-454.

[2] سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص 27.

[3] سعد توفيق البزاز: المرجع نفسه ص 30.

[4] محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 33.

ولقد حصلت العديد من التحولات والتغيرات الهيكلية في علاقات التجّار الأوروبيين والتونسيين، حيث تعزّز نفوذ رجال الأعمال الأوروبيين على حساب التونسيين مستفيدين من الامتيازات القنصلية والتشرريعات الاستعمارية، فقد تمكن هؤلاء من السيطرة على مسالك تصدير زيت الزيتون المورد الرئيسي للبلاد، وأصبحوا الموردين الرئيسيين نحو الخارج، ممّا مكنهم من تكديس الأرباح على حساب التجار التونسيين. وفي المقابل وجد الباي ورجاله أنفسهم مثقلين بالخسائر والديون[1].

أمّا التجارة الداخلية، فقد شهدت نموا سريعًا بفضل نشاط الأوروبيين وخاصّة اليهود منهم، الذين تمكّنوا من تطوير شبكات التوزيع والبنية التحتية. حيث تم مد 200 كلم من الطرقات، وتجهيز الموانئ بتقنيات حديثة، كما حدث في بحيرة بنزرت عام1897م حينما قامت لجنة خاصّة بضبط مصاريف الأشغال التي قدرت بـ 860 الف فرنك، ممّا حول بنزرت إلى قاعدة بحرية استراتيجية قادرة على صد الهجمات في إطار التنافس الدولي في البحر المتوسط[2].

كما أنّ السياسة التجارية الفرنسية بين(1881م-1890م) اتّسمت بالإرتباك إذ اضطرت فرنسا إلى التوفيق بين حماية مصالح الكولون من جهة، واحترام الاتفاقيات التي عقدها الباي مع القوى الأوروبية خاصّة بريطانيا وإيطاليا من جهة أخرى، في ظل تنافس شديد للسيطرة على السوق التونسية، وترويج بضائعهم[3]، وساهم تدفق رأس المال الفرنسي والأجنبي في تعزيز النفوذ الاستعماري في تونس، حيث بلغ عدد الشركات الفرنسية 123 شركة، بينما بلغ عدد الشركات الأجنبية 71 شركة وهي فروع لشركات أوروبية فرنسية، وعملت هذه الأخيرة باحتكار واستغلال الموارد المعدنية بتونس تحت نفوذ

[1] خليفة الشاطر وأخرون: مرجع سابق، ص 8.

[2] سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص 31.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 244.

شركة "الفسفاط"، وشركة "الخطوط الحديدية بقفصة"، فقد هيمنت بنسبة 90% من الإنتاج المنجمي التونسي، وهذا دليل أن الإستثمارات الأوروبية قد انجذبت إلى قلة التكاليف، واليد العاملة، وكثرة المزايا الجبائية، والحرية، وتحويل الأرباح والأموال[1]. وهكذا فإن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ادّى الى تدهور جميع القطاعات الإقتصادية وزيادة المنافسة الأجنبية وتكاثر الشركات الأوروبية بتونس[2].

وهكذا، فإن التجارة لم تكن مجرد نشاط اقتصادي، بل كانت وسيلة من وسائل الاستعمار الفرنسي لفرض النفوذ والسيطرة في الموارد والأسواق.

المطلب الثاني: إنشاء شركات فرنسية.

1/ شركة ميناء بنزرت.

أنشأت فرنسا موانئ على طول الساحل التونسي الذي يمتد على 1200 كلم، وقد كانت هذه الموانئ في حالة متدهورة قبل فرض الحماية، ولكن مع مجيئ الفرنسيين عرفت الموانئ تطورًا وتحسينًا في بنيتها التحتية، وتمّ تقسيم هذه الموانئ إلى قسمين: الأول يشمل الموانئ النشطة التي أشرف عليها الفرنسيون مثل بنزرت، صفاقس، ميناء تونس العاصمة، وسوسة، بينما القسم الثاني شمل الموانئ الواقعة على طول الساحل مثل ميناء القليبية، نابل، المنستير و المهدية[3].

ويعتبر ميناء بنزرت من أهم الموانئ التونسية، حيث قامت فرنسا بتحويله إلى مركز تجاري وعسكري استراتيجي. إذ وضعت وحدات عسكرية داخل الميناء بهدف ضمان تأمينه، بالإضافة إلى ذلك قامت عدّة شركات فرنسية مرتبطة بشكل وثيق بالاحتكار الرأسمالي الفرنسي، باستخراج المعادن والفوسفات من الأراضي التونسي[4].

---

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 242-243.

[2] علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 16.

[3] سليمان دهان: الشركات الأجنبية..، مرجع سابق، ص 225.

[4] فلادمير لوتسكي: مرجع سابق، ص 313 .

2 / شركة موانئ تونس وسوسة وصفاقس.

عملت هذه الشركة على إعادة بناء وتهيئة ميناء تونس العاصمة في خطوة استراتيجية لتحسين البنية التحتية للموانئ التونسية، كما تم نقل بعض الأعمال إلى مينائي سوسة وصفاقس، الذي ساهم في تعزيز المبادلات التجارية مع شركات النقل البحري، كما شملت مهام كراء الأرصفة في هذه الموانئ، واستخدامها في تصدير المواد الأولية من تونس إلى أوروبا.

وعقدت شركة موانئ تونس سوسة وصفاقس اتفاقيات مع شركات إنتاج المعادن بهدف توسيع قدرات الموانئ لاستيعاب كميات أكبر من السلع، بالإضافة إلى منح هذه الشركة ملكية لعدة أراضٍ محيطة بالموانئ الثلاث، ضمن الاتفاق المبرم بين الشركة والحكومة التونسية وهو ما سمح لها على توسيع نشاطاتها[1].

3/ الشركة التجارية للصيد البحري التونسية :

يعتبر الصيد البحري من أهم الأنشطة التجارية الذي استفاد من التنمية الاقتصادية، ولقد عرف تحولات جذرية خلال فترة الحماية الفرنسية، بهدف تحقيق أقصى استفادة مالية من هذا القطاع، ممّا أدّى إلى تأسيس "شركة الصيد البحري التونسية"، كأكبر مؤسسة فرنسية متخصّصة في استغلال الموارد البحرية التونسية.

ولقد دعمت الإدارة الفرنسية هذا التوجه بإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم الهادفة إلى تنظيم قطاع الصيد، فوضعت ضوابط لحماية الثروة السمكية في المياه الإقليمية التونسية، ونظمت عمليات الصيد، كما حدّدت التسعيرة الجمركية بحسب نوعية الأسماك المصطادة. وفرضت عقوبات مالية على المخالفين، لذلك تراوحت بين فرنك واحد ومائة فرنك، خاصة ضد من يمارس الصيد دون ترخيص قانوني[2].

[1] سليمان دهان: "إدارة الموانئ التونسية خلال الحماية الفرنسية"، **مجلة المفكر**، ع 2، مج 5، 2021م، ص 326.

[2] سليمان دهان: الشركات الأجنبية...، مرجع سابق، ص 241.

ولقد عملت هذه القوانين على إحكام السيطرة الفرنسية دون غيرها، والسماح للبحارة والصيادين الفرنسين بمزاولة نشاطهم، وحمايتهم من التدخل الايطالي[1].

4/ شركة تراموای لتونس العاصمة:

تأسست شركة تراموای تونس العاصمة سنة 1900، كفرع استثماري لإحدى الشركات الفرنسية الناشطة في مجالي النقل والطاقة بفرنسا وبلجيكا، وقد أنشئت هذه الشركة برأس مال قدره 600 ألف فرنك فرنسي. واستغلت الشركة غياب المنافسة المحلية في مجال النقل، مما مكّنها من توسيع أنشطتها وتنمية رأسمالها ليتجاوز 3 ملايين فرنك فرنسي.

ونشطت الشركة في مجالات متعددة، شملت إنشاء خطوط السكك الحديدية، وتوفير الطاقة الكهربائية، والنقل العمومي للأفراد والبضائع، وكان الهدف الأساسي من هذه الأنشطة ربط مختلف مناطق العاصمة التونسية وضواحيها بأبعد نقطة ممكنة، وذلك عبر اتفاقيات مُبرمة مع إدارة الحماية، واعتمدت الشركة على استخدام الطاقة الكهربائية لتسيير الترامواي، مما دفعها إلى تزويد مدينة تونس وضواحيها، بما في ذلك حلق الوادي وحمام الأنف وصولًا إلى نابل، بشبكة نقل امتدت على مسافة 92 كلم، كما توسع نشاطها ليشمل مدينتي سوسة وصفاقس، ممّا جعلها فاعلًا رئيسيًا في ربط المناطق وتيسير حركة التنقل داخل البلاد تحت الهيمنة الفرنسية[2].

5/ شركة سكك الحديد والفوسفات بقفصة.

شهد الجنوب التونسي خلال فترة الحماية الفرنسية نشاطًا اقتصاديًا مُكثفًا، تمثل بالخصوص في استغلال الفوسفات، وقد كانت "شركة فوسفات وشبكة حديد قفصة"، التي تأسست سنة 1897م برأسمال قدره 18 مليون فرنك، ثم إرتفع إلى 36 مليون فرنك بحلول سنة 1920م، وبفعل الامتيازات التي حصلت عليها من الحكومة التونسية سنة 1890م، عملت الشركة على إنشاء شبكة سكك حديدية

[1] سليمان دهان: الشركات الأجنبية...، مرجع سابق، ص 242.

[2] سليمان دهان: "السكك الحديدية بتونس خلال الحماية الفرنسية قراءة في نشاط الشركات الأجنبية (1880م-1920م)"، **مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية**، دار المنظومة، ع 6، 2017م، ص ص 116-117.

استراتيجية ربطت بين المناجم وميناء صفاقس، بطول قدر بـ 250 كلم، ممّا مكن من تسهيل عمليات نقل الفوسفات نحو مراكز التصدير، وقد إعتمدت في إنجاز هذه الأشغال على اليد العاملة التونسية، لصعوبة ظروف العمل في المنطقة وتحقيق أرباح أوفر، واعتبر الفرنسيون يوم افتتاحه يوم تاريخي في تاريخ الصناعة والتجارة التونسية، لما له من أثر في دمج الاقتصاد التونسي ضمن الاقتصاد الفرنسي[1].

والجدول التالي يوضّح كميات إنتاج المعادن:(الفوسفات، الرصاص، الزنك ومعادن اخرى):

السنوات	الفوسفات/طن	الرصاص/طن	الزنك/طن	معادن أخرى/طن
1922	2115000	29010	6640	240
1923	2357000	38375	12000	973
1924	2862000	39923	13997	...
1925	2691000	36863	18656	8497
1926	2564000	35464	25293	11404
1927	3075000	37164	17026	1492
1928	2789000	34080	10240	...

[2]

يعكس الجدول تطور إنتاج الفوسفات وبعض المعادن الأخرى (الرصاص، الزنك، معادن أخرى) خلال الفترة الممتدة من 1922م إلى 1928م، حيث برز الفوسفات كمورد معدني أساسي، فقد تجاوز إنتاجه مليوني طن سنويا، وبلغت ذروته سنة 1927م بإنتاج 3.075.000 طن، يعكس هذا الإرتفاع تزايد الطلب الدولي على الفوسفات، وخاصّة في أعقاب الحرب العالمية الأولى في إطار إعادة إعمار

[1] سليمان دهان: السكك الحديدية بتونس...، مرجع سابق، ص 118-119.

[2] سليمان دهان: إدراة الموانئ التونسية...، مرجع سابق، ص 330.

القطاعات الزراعية الأوروبية، أمّا الزنك والرصاص فقد شهدوا نموًا تدريجيًا بطيئ، ممّا يُشير إلى تباين الأولويات الاقتصادية، مع ملاحظة إرتفاع في إنتاج الزنك سنة 1927م، بما يعكس التحولات الصناعية التي شهدها العالم في تلك الفترة. وبالمقابل ظل إنتاج المعادن المختلفة مُنخفض نسبيا، ممّا يشير إلى أن النشاط المعدني كان مركزًا على الموارد ذات العائد الاقتصادي الأعلى للسوق الأوروبية.

وهكذا تظهر هذه القيم أن استغلال الفوسفات والمعادن خلال هذه الفترة كان يخدم بدرجة أولى مصالح الاقتصاد الأوروبي، أكثر ممّا كان يخدم تنمية المناطق المنتجة في تونس.

المبحث الثاني: دورهم في الزراعة.

المطلب الأول: إصدار القوانين الزراعية.

لكي تفرض فرنسا هيمنتها بتونس سعت للسيطرة على الأراضي الزراعية وانتزاعها من يد التونسيين، ومنحها للمعمرين باعتبارها الفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية للبلاد التونسية، وكان ذلك بإصدار تشريعات عديدة وكان من أهمها نذكر[1]:

1-القانون العقاري: سعت السلطات الفرنسية خلال فرض الحماية على دعم مصالح الفرنسيين في تونس واستغلال البلاد، ولقد أرادت فرنسا من ذلك تخصيص تونس للرأسماليين دون سواهم، بحيث كانت الأوضاع الاقتصادية والديمغرافية ملائمة لمثل هذه السياسة، وعليه لقد كان لفرنسا فائض مالي، فهي لم تكن تشكو ، فائضا سكنيا عند غزوها لتونس، مما دفعها إلى اعتبارها مستعمرة للاستغلال لا للاستيطان[2].

[1] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص41.

[2] على المحجوبي: انتصاب الحماية...، مرجع سابق، ص 125.

ولقد واجه الاستعمار الفرنسي أشكال عديدة من الملكيات العقارية لم تكن معروفة بأوروبا، فقد كانت معظم العقارات الريفية خاضعة إلى جملة من التراتيب المتشعبة، ومن أبرز صفاتها هشاشة حق الملكية وغموضها، وتوزيع الملكية العقارية إلى عدة أصناف: وهي الملك الخاص وملك البايلك والاحباس العامة والخاصة والأراضي المشاعة والأراضي الموات والأراضي الجماعية أو العرش.[1]

وفي1 جويلية 1885م[2]، تقرر تطبيق نظام تورنز وبموجب هذا القانون يستطيع المالك الجديد لقطعة من الأرض أن يضمن ملكيته[3]، وذلك بواسطة تسجيلها في محكمة مختلطة أنشئت خصوصا لذلك الغرض[4].

وقد ضبط هذا القانون أيضا صيغا لتسجيل العقارات التونسية، بحيث كل مطلب تسجيل يقدم مصحوبا بالوثائق المدعمة وخِصّيصا حدود الملكية و ذلك يكون من قبل مهندسين[5]. القيام بتسجيل الأراضي مع إلغاء الحقوق التي اعترف بعدم قبولها، ولقد فتح قانون تسجيل الأراضي باب واسع وذلك من أجل إضفاء صبغة شرعية على انتزاع الأراضي[6] .

2- مصادرة الأراضي: تعرضت الأراضي والأملاك إلى المصادرة من قبل السلطات الفرنسية وهي على النحو الآتي:

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 48.

[2] علي المحجوبي: انتصاب الحماية ...، مرجع سابق، ص 129.

[3] عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي- فلسطين – الخليج العربي دراسة مقارنة)، د ط، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 1983م، ص 36.

[4] عبد المالك خلف التميمي: أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية، د. ط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص 34.

[5] علي المحجوبي: انتصاب الحماية...، مرجع سابق، ص 130.

[6] فلادمير لوتسكي: مرجع سابق، ص 311.

أ- **أملاك الدولة:** قامت السلطات الفرنسية بانتزاع ملكية هذه الأراضي من يد الفلاحين التونسيين، ثم طردتهم منها وجاءت بالمعمرين الفرنسيين ومنحتها لهم[1]. ففي 13جانفي 1896م صدر أمر يقضي بإلحاق الأراضي البور بأملاك الدولة[2].

ب -**أراضي الغابات:** توجد بتونس غابات وأحراش شاسعة بالمنطقة الشمالية وتبلغ مساحتها مليون وستة عشر ألف هكتار، وبالإضافة إلى أن فرنسا سعت إلى السيطرة عليها منذ بداية الحماية و أصدرت أمر في 4أفريل 1890م، ينص على إدخالها ضمن أملاك الدولة الخاصة وكما أصدرت أمر في 22جوان 1903م، بمقتضاه يتم وضع حدود نهائية لهذه الغابات، وكان الهدف من هذا الأمر هو أخذ أراضي السكان المقابلة لهذه الغابات، وكما تضمن الأمر أنه لا يمكن قبول أية دعوى ترتبط بحق الملكية بعد إتمام عملية التحديد التي تتم بخفاء وكان أغلبهم من البدو[3].

ج- **أراضي القبائل:** يقصد بها الأراضي الاشتراكية أو أراضي العروش، وفي 15جانفي 1896م صدر أمر بموجبه حولت إلى أراضي دولية، وهذه الأرضي يعبر عنها بالموات، ويتم إحياؤها من خلال الاستغلال المنتظم، وكذلك صدر أمر في 14جانفي 1901م ، يقضي بوجود أراضي اشتراكية تابعة لبعض القبائل أو لبعض فروع تلك القبائل[4].

د- **أراضي الأوقاف:** لم تقتصر السياسة الفرنسية على أخذ أملاك الدولة، وأراضي الغابات وأراضي القبائل، بل مَدت سيطرتها على أوقاف المسلمين، وتبلغ مساحة الأوقاف العامة والخاصة حوالي 4 ملايين من الهكتارات، وعليه فهو ربع مساحة تونس[5].

---

[1] على البلهوان: مرجع سابق، ص 27.

[2] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص 43.

[3] الحبيب ثامر: المرجع نفسه، ص 43.

[4] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص ص 76-77.

[5] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص 46.

ولقد تحصلت إدارة الفلاحة على حق مراقبة تصرف جمعية الأوقاف بهدف الحفاظ على الأراضي التي لازالت في حوزة تلك الجمعية، ومنعتها من التسرب للتونسيين، وعليه حولت هذه الأراضي شيئا فشيئا على أيادي المستوطنين الفرنسيين والذين أصبحوا لا يتعاملون مباشرة مع جمعية الأوقاف بل مع إدارة الفلاحة التي أحدثت للتوسيع من المجال الاستعماري، والتي أفضت تلك التدابير التشريعية عمليا إلى تصفية الأوقاف العامة، وفق صدور أمر في 2جانفي1905م ويقضي بشراء الأراضي، وذلك بعد دفع 20 [1]قسطا سنويا.

أما فيما يخص الأرض التابعة للأوقاف الخاصة، فإن بيعها لا يتم إلا بموافقة المنتفعين وفي سنة 1913م لم يمس الاستعمار الزراعي الأوقاف الخاصة بما تعرضت له الأوقاف العامة.

وفي سنة 1904م تم إلغاء الأوقاف العامة أو الخاصة بدون قيد أو شرط، ولكن لم يؤخذ بعين الاعتبار من طرف السلطات الاستعمارية بعد المعارضة الشديدة من قبل الأهالي التونسيين[2]، ولقد وجه البشير صفر[3]رئيس مجلس إدارة جمعية الأوقاف بتقرير مرسل إلى المقيم العام بيشون[4] إنذارا وتقرر فيه:

---

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 46.

[2] أحمد القصاب: المرجع نفسه، ص80-81.

[3] **البشير صفر:** ولد في 27 فيفري 1865م في مدينة تونس، وأبوه مصطفى صفر المدعو أمير اللواء وتمدرس بالمدرسة الصادقية، وكذلك أكمل تعليمه الثانوي بمعهد سان لويس في باريس، وهو أحد مؤسسي الجمعية الخلدونية، وله محاصرات عديدة منها: موضوع ظهور الإسلام، ولقد كان ميال للدراسات التاريخية وتفسير النصوص الإسلامية، وقد قام بتحرير كتاب مفتاح التاريخ، توفي سنة 1917م بتونس العاصمة. ينظر: الصادق الزمرلي: أعلام تونسيون، تق وتع: حمادي الساحلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1986م، ص ص 121-131.

[4] **بيشون:** هو ستيفان بيشون، ولد بفرنسا في عام 1857م، قام بدارسة الطب ثم بعد ذلك تركه لكي يتفرغ للسياسة والصحافة، ثم أنتخب عضو بلدية باريس 1882م ثم نائب في البرلمان في فترتي 1855م و1859م، وكما شغل عدة مناصب داخل فرنسا، ثم عُين مقيما عاما في تونس سنة 1901م، وقام بتشجيع الفرنسيين للهجرة إلى تونس، ثمّ أصبح وزير الخارجية في 5 حكومات مختلفة بين سنتي 1906م-1920م، ثم توفي في 18 ديسمبر 1933م. ينظر: أم الخير بان: الجاليات الأوروبية ...، مرجع سابق، ص 155.

"إذا عمال يعملون فوق الأرض التي أنبتتهم"، وكما أن سلطات الحماية وفقا للأمر الصادر في 12أفريل 1913م، حاولت تستخير الأوقاف الخاصة، والهدف منه التعرف على الأراضي الموقوفة والمشغولة بالفعل وتسخير الأراضي التي تبدو شاغرة لفائدة المستوطنين[1].

وهكذا سيطرت فرنسا على الأراضي الزراعية، واتخذت العديد من القوانين وكان من بينها القانون العقاري كوسيلة لتحقيق سياستها الاستعمارية.

المطلب الثاني: تغيير نمط الزراعة من معاشية إلى نقدية.

نهبت سلطات الحماية آلاف الهكتارات الزراعية من تونس[2]، ولقد احتكرت لنفسها بعض الزراعات منها[3]:

1-القمح و الشعير: ركز المستوطنون الفرنسيون بشكل كبير على زراعة الحبوب، وخاصة القمح والشعير، نظرا لقلة تكاليف إنتاجهما مقارنة بمحاصيل أخرى[4]، حيث سيطر هذان المحصولان على أغلب المساحات المزروعة، ليصبحا بذلك أهم المنتجات الزراعية في تونس، حيث احتلّت الحبوب المرتبة الأولى في القطاع الفلاحي[5].

تُظهر الاحصائيات للفترة بين 1882م-1892م ارتفاعًا مستمرًا في مساحات أراضي زراعة القمح والشعير، ممّا يدل على استثمار مكثف من طرف الكولون، كما يوضحه الجدول التالي:

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 82.

[2] الكاملة فرحات: تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، ط 1، دار سامي للنشر والتوزيع، الوادي-الجزائر، 2022م، ص 58.

[3] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص 186.

[4] ناجي كشيدة: الحياة اليومية للمستوطنين الأوروبيين بالجزائر تونس1870م-1918م، ط 1، تونس، 2023م، ص 484.

[5] بوراوي الطرابلسي: تاريخ تونس المنسي السكان والأرض، ط 1، الأطلسية للنشر، اريانة- تونس، 2015م، ص 95.

السنوات	القمح	الشعير
1883-1882	157890	125850
1884-1883	91110	96540
1885-1884	155760	192850
1886-1885	188270	187510
1887 -1886	163620	160210
1888 -1887	189760	93490
1890 -1889	85240	170420
1891 -1890	211450	206000
1892 -1891	469308	539475

[1]

قامت سلطات الحماية بتوفير تجهيزات علمية للاستخدام في الاستعمار الزراعي، مستفيدة من أحدث الاكتشافات الفنية والبحوث في مجال العلوم الزراعية[2].

وقد استخدم الاوروبيون وخاصة الفرنسيين آلات فلاحية حديثة مثل المحراث وموزعات الأسمدة والبذور، بالإضافة إلى تطبيق حرث الربيع للحفاظ على أكبر كمية ممكنة من الماء، كما اعتمد القلاحون الأسمدة الفسفاطية والبوتاسية والآزوتية، واستخدموا مواد مضادة للنباتات الضارة بواسطة الطائرات[3]. ولكن ماقيمة هذا النموذج العصري والجهد الكبير؟.

[1] Paulard. S, Les richesses de la Tunisie : ce que les Français peuvent faire dans la régence de Tunis, imprimerie topographique de G. gourdineau, Paris 1893، P 54.

[2] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 100.

[3] صلاح الدين التلاتلي: تونس الجديدة مشاكل ونظريات، د ط، دار بو سلامة، تونس، 1959م، ص ص 97-98.

في سنة 1914، بلغ إنتاج الحبوب ما بين 20 إلى 22 قنطارًا من القمح لكل هكتار[1]، وحققت زراعة القمح في الفترة بين 1947م و1949م النتائج التالية:

69% من القمح اللين، الذي أنتج 80% من الانتاج الكلي.

10% من القمح الصلب، الذي أنتج 26% من الانتاج.

وبذلك يكون مجموع انتاج القمح 46% بالنسبة من المساحة المزروعة قدرها 22% من الأراضي الزراعية، وهذا دليل على أن نصف الانتاج بيد الكولون الفرنسي[2].

تشير الإحصائيات أيضا أن زراعة 82% من القمح في الأراضي الزراعية، حيث بلغ متوسط إنتاجها في الأراضي الفرنسيين 9 أطنان للهكتار، أي ما يعادل 9 و10 كاتالات، مما يعكس ايجابية استخدام الآلات الفلاحية الحديثة الفرنسي والبذور الجيدة والري المنتظم[3].

2- الزيتون: يُعدّ الزيتون من أهم الثروات الطبيعية في البلاد التونسية، وأحد أبرز مواردها الاقتصادية[4]، وقد أولى الاستعمار الفرنسي هذا القطاع اهتمامًا بالغًا، لا سيما في المجال الصفاقسي، الذي اعتُبر مناخًا مثاليًا لغراسة أشجار الزيتون، وكان الهدف من ذلك استعادة أمجاد "افريقيا الرومانية" المستعمَرة، التي لطالما وفّرت الزيوت على مرّ العصور، كما ساهم في هذا التوجّه الظرف العالمي آنذاك، إذ شهدت أسعار الزيوت ارتفاعًا ملحوظًا، وتراجعت القدرة الإنتاجية في عدد من بلدان حوض البحر المتوسط.

[1] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 103.

[2] صلاح الدين التلاتلي: مرجع سابق، ص 98

[3] زاهر رياض: مرجع سابق، ص 249.

[4] سليمان دهان: الشركات الأجنبية بتونس...، مرجع سابق، ص 116.

مع انتصاب الحماية الفرنسية سنة 1881م، تزايد اهتمام الكولون "الفرنسي" بزراعة الزيتون، ومنذ تعيين سنة 1887م المراقب المدني "جيروم فيدال" أولى هذا القطاع أهمية كبرى، وسعى إلى تسريع نسق الاستغلال، كما عمل على استقطاب اهتمام السلطات الفرنسية المشرفة على إنجاح المشاريع الاستعمارية، مُلحًّا على ضرورة استغلال الأراضي ومنحها للمعمرين[1].

وقد شهدت البلاد قدوم عدد من الأجانب للاستثمار في هذا المجال والعمل على "فرنسَته"، نذكر منهم "جول دايس[2]" و"غبريال روبار"[3]. وأيضا من أبرز المؤسسات التي استثمرت في قطاع الزيتون:

- **شركة المعاصر بالساحل التونسي:** كانت قادرة على إنتاج ما بين 8000 و9000 كلغ من الزيت يوميًا.
- **شركة المعاصر والصابون الجنوبية:** تخصصت في استخراج الزيوت الصناعية لتشحيم الآلات المعقدة وصناعة الصابون ومشتقات الدهن[4].

كما لعبت القوانين والتشريعات كأداة استعمارية فعّالة لنهب مئات الآلاف من الهكتارات، وتحويلها لخدمة الاستعمار الرسمي. وفي هذا الإطار، تمّ بين 1891م و1896م تكوين"لجنة لمعاينة وتحديد الأراضي السيالية"، بهدف ضمان استغلال فعلي ومردودية عالية للأراضي الزراعية[5].

---

[1] كشيدة ناجي: "إدارة الفلاحة وتحديث الزراعة الاستعمارية بتونس"، **مجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية**، ع 3، كلية الآداب-سوسة تونس، تونس، 2017م، ص 77.

[2] **جول دايس:** هو صناعي ورجل أعمال فرنسي من إقليم البروفانس، بعث سنة 1885م، شركة المعاصر والصابون الجنوبية المتخصصة في إستخراج الزيوت من الفيتورة باستعمال "سلفور الكربون"، شغل سنة 1888م خطة نائب رئيس المجلس البلدي بمدينة سوسة. ينظر: كمال جرفال: الجاليات الأوروبية بمدينة سوسة من 1881م إلى 1939م، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص تاريخ، إشراف: محمد الهادي الشريف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1999م، ص 170.

[3] **غبريال روبار:** صناعي فرنسي من إثليم البروفانس، توفي في سوسة سنة 1909م. ينظر: كمال جرفال: المرجع نفسه، ص 170.

[4] كمال جرفال: المرجع نفسه، ص ص 170-171.

[5] كمال جرفال: المرجع نفسه، ص 79-81.

وقد أعدّ "بول بورد"[1] الفرنسيين تقريرًا حول القيمة الاقتصادية لشجرة الزيتون وأرباحها، تضمّن إحصائيات تقديرية حول ثمن ومردودية شجرة الزيتون.

عمر الشجرة	ثمنها بالفرنك	المردودية		
		زيتون	زيت	نقدا(فرنك)
10 سنوات	15-18	لم تدخل طور الإنتاج الفعلي		
15 سنة	35-40	30 ل	6.9 ل	2.15 ف
20 سنة	45-50	45 ل	10.3 ل	4 ف

2

تبيّن هذه التقديرات أن مردودية شجرة الزيتون تزداد بوضوح مع تقدّم عمرها، مما جعل الاستثمار فيها مشروعًا مربحًا للمستعمرين الفرنسيين.

3- الكروم: لم يجد الفرنسيون في تونس عند احتلالهم البلاد مساحات شاسعة من الكروم، بل كانت مساحات محدودة[3]، غير أن هذا القطاع استفاد لاحقا من دعم حكومي كبير، بالإضافة إلى قدوم بعض المستوطنين الفرنسيين الذين وظّفوا خبراتهم الفلاحية، وحاولوا الاستفادة من الفرص التي أتاحها لهم المشروع الاستيطاني. وقد تميزت مساحات الكروم خلال السنوات الأولى من الاحتلال، بالإمتداد والتوسع

[1] **بول بوردي:** ولد في 22 ماي 1851م، عُين مديرًا للزراعة والمراقبات المدنية بتونس سنة 1890م و1895م، فقد كان مبدع أفكار وفيلسوف ومؤرخ، لقد ألّف العديد من الكتب والروايات في شبابه، كما كرّس نفسه لأبحاث حول الثورة الفرنسية والإمبراطورية، توفي دون أن يتمكن من إنهاء عمل فلسفة التاريخ هذه الفترة، توفي سنة 1914م بعد ما أُصيب بمرض. ينظر:

Chevalier Auguste. Paul Bourde et l'Agriculture coloniale. In: Revue de botanique appliquée et d'agriculture coloniale, 6eAnnée, bulletin n°61, septembre 1926.pp. 530-534

[2] كمال جرفال: مرجع سابق، ، ص 92.

[3] ناجي كشيدة: "زراعة الكروم في تونس قطاع استعماري بامتياز (1881م-1920م)"، **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، ع 1، مج 10، سوسة- تونس، 2022م، ص 69.

في عدة مناطق، حتى أصبحت تمثل العمود الفقري للفلاحة الاستيطانية، والجدول التالي يوضح مساحة مزارع الكروم الأوروبية في تونس سنة 1892م:

السنوات	المراقبات المدنية	المساحة /هكتار
1892	تونس	3172.76
	سوسة	432.16
	بنزرت	286.74
1911	تونس	9198
	سوسة	937
	بنزرت	738

[1]

الجدول يوضح تضاعف المساحات المزروعة بالكروم في كل من بنزرت، وسوسة وتونس بين 1892م و1911م، وهذا الارتفاع دليل على قيمة هذا المنتوج الذي جذب أعداد هائلة من المستوطنين والاستثمار فيه.

ومع تباين المساحات المخصصة لزراعة الكروم ، لوحظ كذلك تفاوت واضح في حجم الانتاج من سنة إلى أخرى، كما يبينه الجدول التالي:

[1] ناجي كشيدة: زراعة الكروم...، مرجع سابق، ص ص 72-77.

السنة	المساحة	الانتاج/هكتولتر
1884	440	///
1888	1027	14393
1892	5475	5475
1895	6369	170859
1897	6602	151338

1

تعكس هذه المعطيات تزايدًا سريعًا في مساحة زراعة الكروم وإنتاجه، ما يؤكد توجه الاستعمار الفرنسي نحو استغلال الأرض لخدمة مصالحه الاقتصادية، خاصة في قطاع النبيذ.

. المبحث الثالث: دورهم في الصناعة.

المطلب الأول: إقصاء الصناعات المحلية وتغليب الصناعات الأوروبية.

لم تلقَ الصناعات المحلية التي أُشتهرت في تونس قبيل الإحتلال الفرنسي أي دعم أو تشجيع من قِبل نظام الحماية، بل على العكس، سعت السّلطات الاستعمارية إلى تحويل تونس إلى سوق لتصريف المنتجات الأوروبية[2]. و هذه السياسة أدّت إلى منافسة المنتجات التونسية للسلع الأوروبية التي كانت تباع بأسعار رخيصة، مما أسهم في تدهور الإنتاج المحلي، ونتيجة لذلك، شهدت البلاد تراجعًا في الدخل الوطني، مما ساهم في تفشّي الفقر وارتفاع معدّلات البطالة بين التونسيين[3].

[1] سليمان دهان: الشركات الأجنبية بتونس ...، مرجع سابق، ص 115.

[2] جمعة عليوي فرحان الخفاجي ووسام هادي عكار عظيم: " السياسة الفرنسية حيال تونس (1881م-1914م)، **مجلة الاستاذ**، ع 214، مج 1، جامعة بغداد، كلية التربية ابن راشد للعلوم الإنسانية، 2015م، ص 263.

[3] أم الخير بان: الجاليات الأوروبية ...، مرجع سابق، ص 119.

وقد تمتّع التجار الأروبيون في تونس بمجموعة من الإمتيازات الإقتصادية التي خوّلت لهم التفوق على الإنتاج المحلّي التونسي، حيث كانوا يخضعون للقوانين المعمول بها في بُلدانهم[1]، و هذه الإمتيازات منحتها ميزة الإعفاءات من الضرائب المحلّية التي كانت تفرض على البضائع التونسية[2]، مع تعديل النظام النقدي وتحويله من الرّيال إلى الفرنك التونسي، و هذا التعاون في المعاملة جعلها تتفوق على الإنتاج المحلّي بأسعار رخيصة، ممّا أسهم في تراجع هذه الأخيرة ودخولها في مرحلة الكساد الاقتصادي، وتسهيل تدفق التجارة الأوروبية وتعزير سيطرتها على الأسواق التونسية[3].

وسعى المعمّرون الأوروبيين إلى تقليد المواد التي يصنعها السكان التونسيين ومحاكاتها إدراكا منهم لقيمتها الإقتصادية، من ذلك الشاشية التي تعتبر من أكثر المصنوعات التونسية رواجًا[4]. ففي سنة 1837م بلغت صادرات تونس من الشاشية نحو الأقاليم التابعة للدولة العثمانية ما قيمته 1.742.000 ريال، وهو ما يعكس النشاط التجاري الحيوي الذي كانت تعرفه هذه االحرفة، غير أنّ هذه الصناعة بدأت تشهد تراجع تدريجيا بداية القرن 20م خاصّة مع دخول بضائع أجنبية[5] مصنّعة آليا في فرنسا، والنمسا والمجر، والتي تشابهت الى حد كبير مع الشاشية التونسية من حيث الشكل والجودة [6]ممّا جعل من الصعب التمييز بينهما إلاّ من خلال علامة الصانع التونسي[7].

---

[1] علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية...، مرجع سابق، ص 20.

[2] محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تع: محمد شاوش ومحمد عجينة، ط 3، دار سراس للنشر، تونس، 1993م، ص 96.

[3] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 46.

[4] علي المحجوبي: المرجع نفسه، ص 40.

[5] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 195.

[6] علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 43.

[7] V. Fleury. Les Industries Indigènes de la Tunisie. Berger-Hevrault et cie. Paris .1900. p 5.

وبعد الحرب العالمية الأولى كثّف الكولون تدخلهم في السوق التونسية بهدف إغراقه بمنتجات أجنبية فتمّ استيراد أثاث منزلي من إيطاليا صُنِع على غرار الطراز التونسي، لكن بأسعار منخفضة بفعل الانتاج الآلي[1]. كما تمّ جلب أوانٍ فخارية من بلجيكا، واليابان وتشيكوسلوفاكيا[2]، ممّا زاد من حدة المنافسة اللامتكافئة على حساب المنتوج التونسي، ممّا ساهم في تراجع الحرف التقليدية. وفي عام 1920م بلغ حجم تصدير الأقمشة القطنية المحلّية 131901 كغ مقابل 1.967910 فرنكا فقط، وفي نفس العام سجلت الأقمشة القطنية البريطانية المستوردة من طرف التجار اليهود المستقرين بسوق وزر سعرا مرتفعا حيث بلغ ثمن 1.683661كغ 19.203260فرنكا.

هذه الفوارق في الأسعار تعكس التباين الكبير بين الأقمشة المحلّية والأقمشة الممستوردة في تلك الحقبة، و يعكس مدى استحواذ الأجانب على السوق المحلّية وبداية تراجع تصدير الصناعات التقليدية. ولم تكن الأقمشة القطنية وحدها المتضررة بل حتى صادرات الأغطية والأثاث الخشبي والمصوغات والبضائع الجلدية لاقت نفس المصير، فقد توقفت هذه الصادرات بين سنتي 1887م و 1890م واستمر الركود إلى حدود سنة 1920م[3]، في ظل تغلغل المنتوجات الأجنبية المدعومة من الاستعمار وتراجع الدعم للحرفيين المحلّيين.

ومنه فالحماية الفرنسية ساهمت في تدمير الصناعات المحلّية بتونس، من خلال دعم المنتجات الأوروبية وإغراق السوق بها، ممّا أدّى إلى تراجع في الاقتصاد المحلّي وارتفاع البطالة.

المطلب الثاني: الهيمنة على الصناعة الاستخراجية" المعادن".

لم تكتفِ حكومة الحماية بإستنزاف ثروة البلاد الزراعية من أهلها، بل تعدّت لتشمل الثروات المعدنية[4]، فقد عملت على تشجيع رؤوس الأموال الفرنسية، والأجنبية المتمثّلة في الشّركات الاحتكارية

[1] علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 41.

[2] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 181.

[3] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص ص 198-202.

[4] حسن محمد جوهر: تونس، د ط، دار المعارف بمصر للتوزيع، 1961م، ص 52.

على تنقيب المعادن واستخراجها من الأراضي التونسية، وسنّت لهذا الغرض جملة من التشريعات التي تنظم عملية الاستغلال، وتلزم بالحصول على تراخيص مسبقة من السلطات[1].

وقد وثّق الفرنسي كامبون[2] هذه الأوضاع في تقرير تناول فيه وضعية تونس المعنوية والسياسية إضافة الى ما توفّره تونس من موارد مالية للإدارة الفرنسية حيث قال: " لقد انذهلت كثيرا لوفرة كل هذه الثروات الطبيعية، وإنّي جدا مقتنع بأن فرنسا ستجني الكثير وفي أسرع وقت، إذا ما أخذت على عاتقها إدارة مالية هذا البلد، وهكذا فإنّ احتلال البلاد التونسية لا يصبح مجرد عمل سياسي بل يكون عملية تجارية رابحة "[3].

ومن هذا جنّدت الدولة كل طاقاتها لتطوير هذا القطاع الحيوي خدمة لمصالحها الاقتصادية، فتمّ مدّ شبكات السكك الحديدية لربط المناجم الموجودة في المناطق الداخلية كقفصة بالموانئ الساحلية مثل صفاقس، لتسهيل عملية التصدير إلى السوق الأوروبية، ممّا ساهم كل هذا في تنشيط الصناعة الاستخراجية[4] وجعل من تونس أكبر منتجي الفوسفات وأحد مزودي أوروبا بالمواد الأوليّة.

وأسهم الكولون بشكل فعّال في ترسيخ النمط الاستغلالي من خلال سيطرتهم على ملكية الشركات المنجمية[5]، واستفاد من التسهيلات الإدارية والمالية التي منحتها لهم سلطة الحماية، مقابل تهميش العمال التونسيين وهو ما سرّع بإدماج الاقتصاد التونسي ضمن الاقتصادية الفرنسية[6] .

---

[1] محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص 190.

[2] **بيير بول كامبون:** سياسي دبلوماسي ولد سنة 1843م في باريس، شغل منصب مقيم عام بتونس بين(1882م-1886م). كان عضو في الجمعية الهيلينية الفلسفية في القسطنطينية، وأكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية الفرنسية. ينظر: **موسوعة عريق على الانترنت**، تم الاطلاع 9:00 صباحا، 2025/04/16.

[3] نهاية محمد الصالح الحمداني: الحركة الوطنية التونسية(1881م-1920م)، د ط، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016م، ص 67.

[4] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 54.

[5] آدو بواهن: تاريخ إفريقيا العام، مج 7، د ط، اليونيسكو،1991م، ص ص 438-439.

[6] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 54.

ويعتبر الفوسفات من أوائل المعادن التي تمّ إكتشافها سنة 1885م على يد الفرنسي فيليب توما[1]، و إنطلقت عملية إستغلاله رسميا سنة 1889م[2] تحت نفوذ " شركة الفوسفات" و" شركة الخطوط الحديدية بقفصة". وسرعان ما تحوّل إلى قطاع حيوي حيث أصبح يمثّل بين(40-45%) من قيمة المواد المستخرجة من باطن الأرض، و في سنة 1930م بلغ الإنتاج ذروته بما يقارب 3.5 مليون طن[3]، ووصل استخراج الحديد سنة 1929 قيمة 978 الف طن[4]، وهو ما جعل تونس من بين الدول الرائدة في إنتاجه آنذاك.

وإضافة إلى شركة "استوريان للمناجم" المرتبطة "ببنك باريس وهولندا" على حوالي 35% من مناجم الرصاص، في حين تستخرج شركة " بيناروبا " 16% من تلك المناجم ومعظم مناجم الزنك[5].

لكن رغم هذا لم تعد أرباح هذه الثروة للتونسيين إلاّ مبلغ زهيد يُدفع للميزانية سنويا[6]، لأن الشّركات محتكرة من طرف الكولون والتي عملت على توجيه هذه الأرباح نحو مصالح الاستعمار، ممّا طالب محمد الصالح مزالي[7] في ظل احتكار الاستثمارات المنجمية في يد الكولون السماح للتونسيين بالدخول في العمل والمشاركة فيه[8].

---

[1] **فيليب توماس:** عالم طبقات الأرض وجيولوجي ولد سنة 1843م في فرنسا، اشتهر بإكتشاف الفوسفات في تونس سنة 1885م. ينظر: **موسوعة عريق**، تم الاطلاع 8:00 صباحا، 2025/04/17م.

[2] أم الخير بان: الجاليات الأوروبية...، مرجع سابق، ص 117.

[3] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 54.

[4] نقولا زياده: إفريقيات دراسات في المغرب العربي والسودان العربي، ط 1، رياض الريس للشر والتوزيع، 1991م، ص 86.

[5] أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 242.

[6] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص 50.

[7] **محمد الصالح مزالي:** (1896م-1984م) كان من أبرز الشخصيات التونسية في القرن 20م، درس بالمدرسة الصادقية، أنهى تعليمه بالحصول على دكتوراه في العلوم السياسية والاقتصادية، تقلد مناصب حكومية عديدة في الإدارة التونسية منها في الوزارة العدلية ووزارة الكبرى..، وفي سنة 1954م عُين وزيرا أكبر وسرعان ما أُسقطت حكومته بسبب معارضة الإصلاحات. ينظر: أم الخير بان: الجاليات الأوروبية...، مرجع سابق، ص 117.

[8] أم الخير بان: الجاليات الأوروبية...، المرجع نفسه، ص 117.

وبعد كل هذا يتّضح أن الاستعمار الفرنسي استغل الثروات المعدنية بتونس لخدمة مصالحه، عن طريق الشركات الاحتكارية، وبالمقابل تمّ تهميش التونسيين من خيرات بلادهم، وحرمانهم من عائداتها.

الخاتمة

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التاريخية حول موضوع الكولون ودورهم في الحياة السياسية والاقتصادية في تونس (1881م-1956م)، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات فيما يلي:

أنّ تواجد الكولون لم يكن نتيجة التقارب الجغرافي، بل كان مخطَّطًا ومدعومًا من قبل السلطة الاستعمارية الفرنسية، التي سخّرت آلياتها ومؤسساتها، لترسيخ نفوذهم وتحويلهم إلى طبقة ذات امتيازات واسعة في المجتمع التونسي، بهدف خدمة مصالحها.

أن تلك الاصلاحات التي قام بها البايات لتونس خلال سنة 1881م، التي ساهمت بشكل واضح وكبير في إضعاف خزينة الدولة، حيث لم تكن كافية لتحصين تونس، بدءاً من الحماية وانتهاءها بالاحتلال، والسيطرة على البلاد.

إن قضية الديون والضرائب التي تعتبر الحبل الخانق للبلاد التونسية في المجال السياسي والاقتصادي، مما فتح الباب أمام التغلغل الأوروبي،

على المستوى السياسي، شكلت الامتيازات الممنوحة للأجانب وسيلة تدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد التونسية، كما أنّ تولّيهم العديد من المناصب الأساسية في دائرة الحكم، عزز من الهيمنة الفرنسية حيث عمل الكولون بالضغط المستمر على المقيمين العامين لسن قوانين تخدم مصالحهم، وفي المقابل كانوا يدعمونه في مختلف القرارات السياسية والإدارية التي تهدف إلى إضعاف السلطة التونسية.

استفاد الكولون الفرنسي من عدة مشاريع لتثبيت ركائزه داخل البلاد التونسية منها الاستيطان، والتجنيس، كما استغل القوانين العقارية وغيرها... التي مُنحت لهم من طرف الحماية الفرنسية لتكون أرضية مريحة لهم.

أمّا الجانب الاقتصادي، تحكم الكولون بشبكات التجارة الداخلية والخارجية، وسيطروا على تجارة الجملة والأسواق المركزية

اتخذ نظام الحماية مشروع جديد لتفكيك البنية الفلاحية، من خلال تحويل نظام الزراعة من معاشية إلى نقدية، والذي أثّر سلبًا على المجتمع التونسي وذلك من تفقير الفلاحين التونسيين وتحويلهم إلى يد عاملة رخيصة داخل المزارع الكبرى للكولون.

تدهورت الصناعات المحلية، كما أُقصيَ الحرفيين المحلّيين التونسيين، وذلك راجع للمنافسة الأوروبية الشديدة التي غزت السوق التونسية.

سيطر الكولون على المناجم و الموارد الطبيعية تحت اسم شركات أجنبية يديرها مستوطنون أوروبيون، ليس من أجل تنمية البلاد التونسية، وإنّما لتوجيه الإنتاج نحو السوق الفرنسية، هذا دليل على أنّ المشروع قائم على الاستغلال والتهميش والهيمنة.

الملاحق

الملحق رقم1

وثيقة حول امتياز استغلال الرصاص وثمنه في اكتوبر 1844م[1]

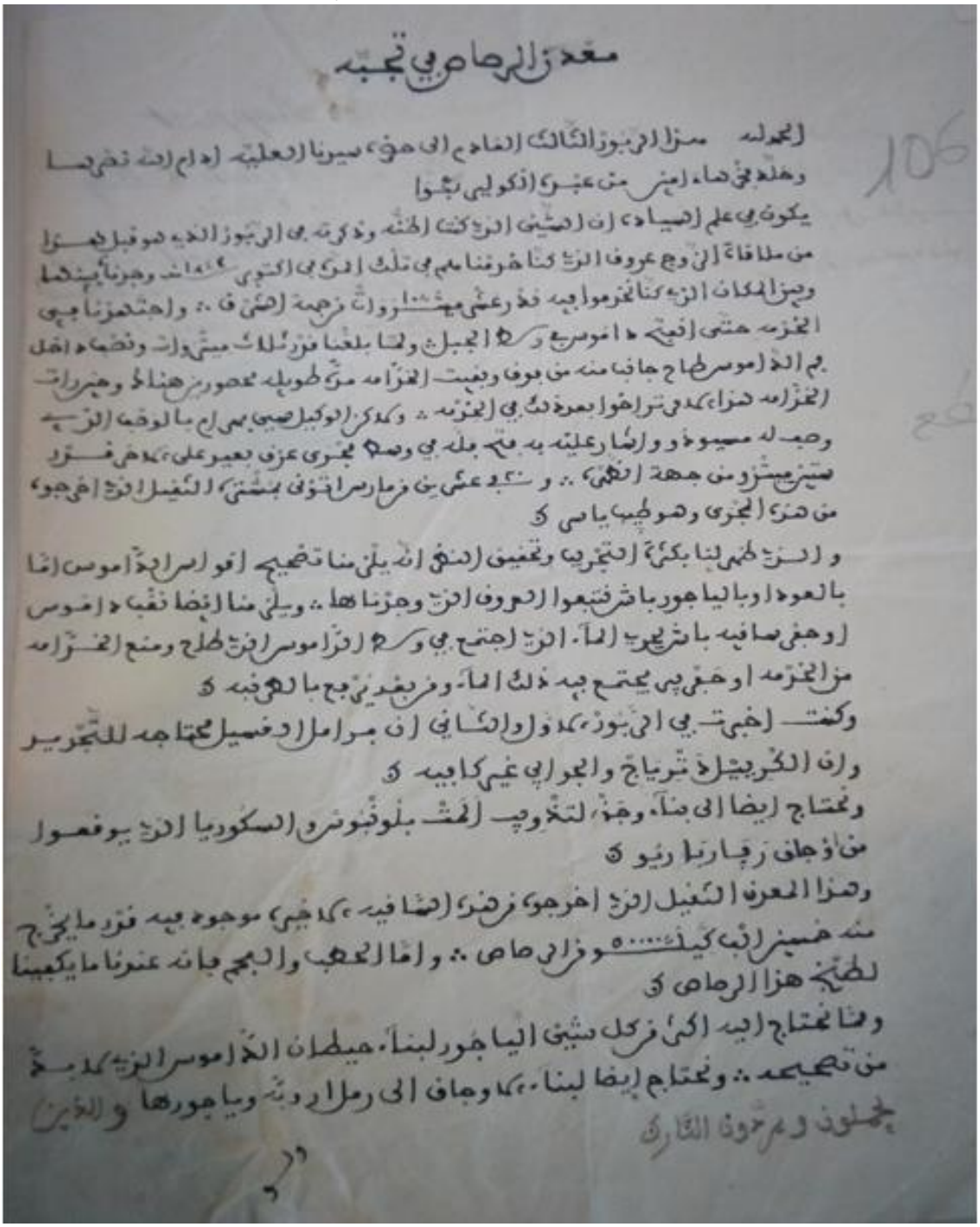

معدن الرصاص في تجبه

[1] أم الخير بان: الجاليات الأوروبية..، مرجع سابق، ص 285.

الملحق رقم2:

نص معاهدة المرسى 1883م[1]

نص اتفاقية المرسى

المنعقدة فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباى المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية ، وفقاً لأحكام المعاهدة المبرمة فى الثانى عشر من شهر مايو سنة ١٨٨١ ، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة فى تحقيق أغراض سموه ، توثيقاً لعرى المودة بين القطرين العامرين ، إتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض ، وانعقد رئيس الجمهورية الفرنسية فى ذلك مسيو جول بول كامبون وزير القبم بتونس (الحامل لنيشان الليجيون دونور صنف أوفيسيه ونيشان المهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر الخ) ، فقدم الوزير المشار إليه أوراق اعتماده لعقد الإتفاقية المحددة فى البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباى المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها ، تتكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية ، التى ترى الحكومة المشار إليها فائدة فى إدخالها .

البند الثانى : تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده سمو الباى لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر الذى لا يمكن أن يتجاوز ١٧٥٠٠٠٠٠ فرنك ، ولكنها هى التى تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهد سمو الباى المعظم بأن لا يعقد قرضاً فى المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : يخصص اسمو الباى المعظم من مداخيل المملكة أولاً : المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذى ضمنته فرنسا ، ثانياً : مخصصات سمو الباى ، وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أى ١ ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك)، وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل . ولا تتغير بها الأنظمة التى سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباى المعظم فى أقرب وقت ممكن .

وإيذاناً بصحة ما تقدم ، حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما .

وحكتب بالمرسى فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ الإمضاء

على باي

بولس كامبون

د

[1] الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص ص 117-118.

الملحق رقم 3:

خريطة توضح الموانئ البحرية والمراكز التجارية في تونس خلال القرن 18م[1]

[1] الشافعي درويش: العلات السياسية ....، مرجع سابق، ص 239.

الملحق رقم4:

خريطة توضح مناطق تمركز الشركات الفرنسية[1]

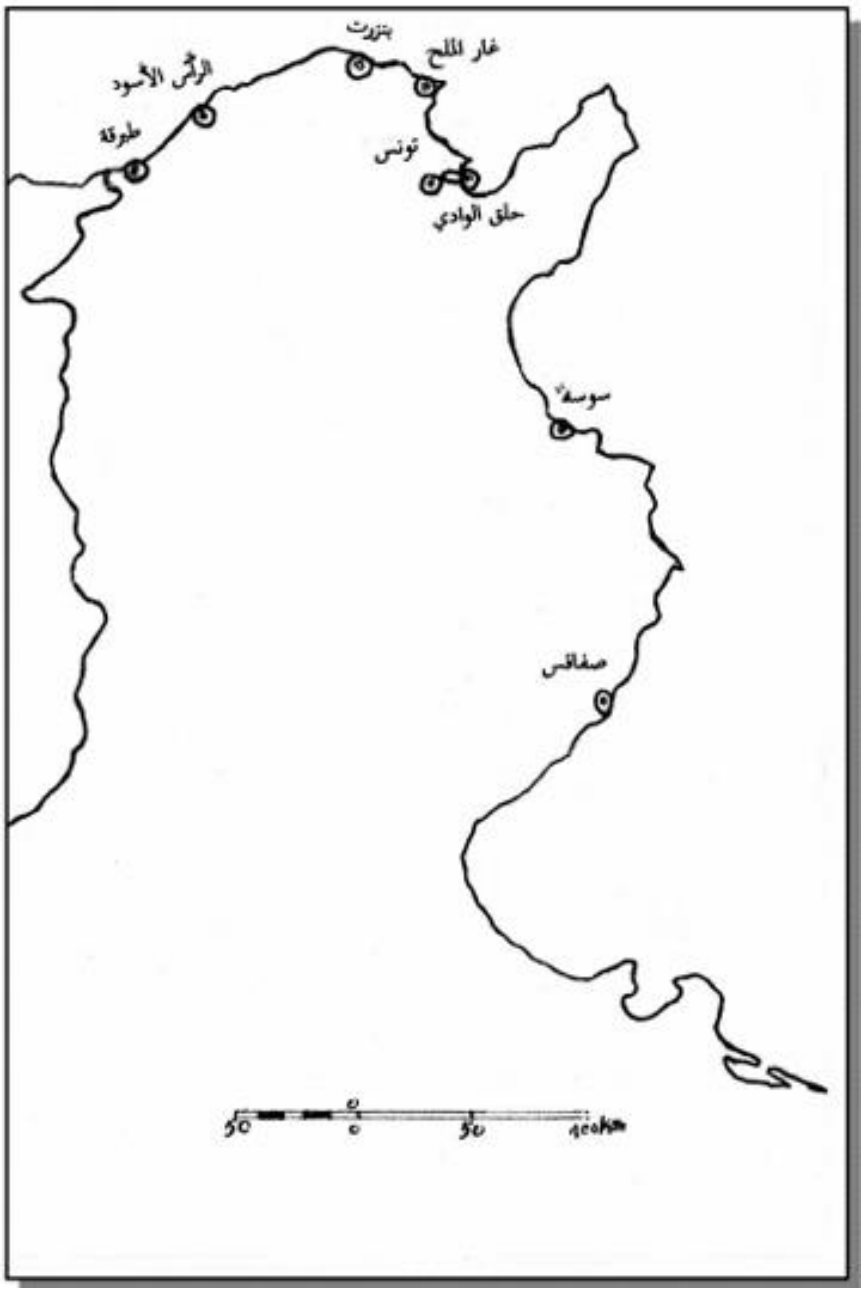

[1] أحلام تركي: العلاقات الاقتصادية الفنرسية في الجزائر وتونس خلال القرن 19م، مذكرة ماستر، تاريخ الوطن العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019م، ص 101.

الملحق رقم5:

صورة توضح الخط الحديدي صفاقس_ قفصة (حوالي 1900م)[1]

[1] خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 53.

الملحق رقم 6:

وثيقة تمثل رسم نخطيطي لأماكن استخراج الرصاص في تونس في 08 أفريل 1844م[1].

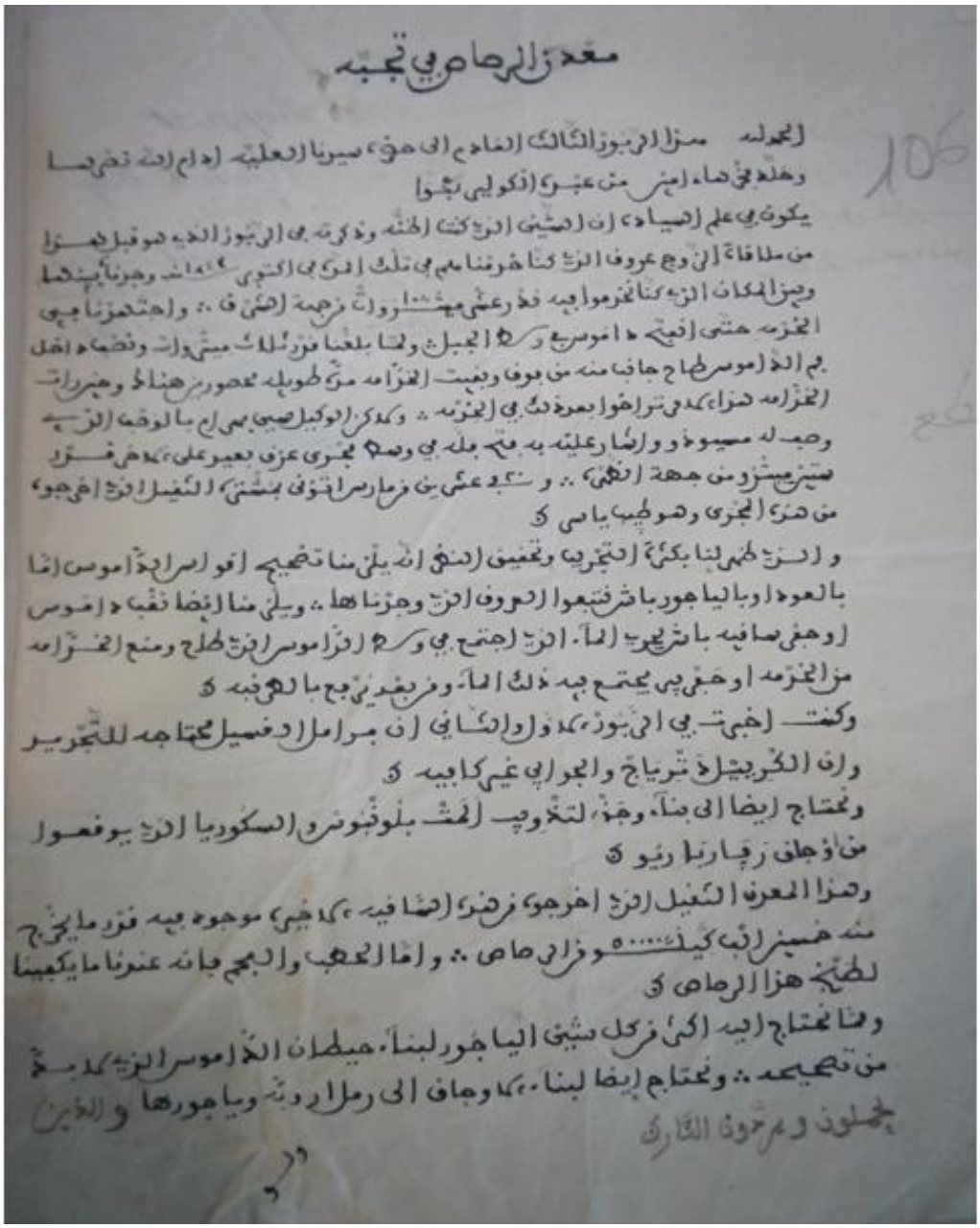

معدن الرصاص في تجبه

[1] أم الخير بان: الجاليات الأوروبية...، مرجع سابق، ص 286.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

أولا- المصادر:

بالعربية:

1- ابن أبي الضياف أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، د ط، مج2، ج4، دار العربية للكتاب، تونس، دس.

2- بنبلغيث الشيباني: الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، د ط، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس،1995م.

3- بن جلول عبد المجيد: "طائفة المستعمرين في شمال افريقيا"، مجلة أبو عبد الله للآداب والعلوم والفنون، ع721، القاهرة، 1947م.

4- التونسي خير الدين: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، د ط، دار الكتاب المصري، القاهرة،2011م.

5-التونسي محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج2، دط، المطبعة الإعلامية: مصر،1999م.

6- تامر حبيب: هذه تونس، د. ط، مطبعة الرسالة، تونس، د.س.

7-الثعالبي عبد العزيز: تونس الشهيدة، ط1، تر وتح: سامي الجندي، دار القدس، بيروت- لبنان،1975م.

8-حسن حسيني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية المشرقية، تونس، د.س.

9- جان قانياج: أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861م-1881م)، تر: عادل بن يوسف ومحمد محسن البواب، تونس، المنستير،2009م.

10- درمونه يونس: تونس بين الاتجاهات، د. ط، دار الكتاب العرب، مصر، 1953م.

11- الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2003م

12- مالكي محمد: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة المغربية، بيروت، 1993م.

13- محمد بن خوجة: صفحات من تاريخ تونس، تق وتح: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1986م.

14- نقولا زيادة: تونس في عهد الحماية، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002م.

بالفرنسية:

1- V. Fleury. Les Industries Indigènes de la Tunisie. Berger-Hevrault et cie. Paris .1900.

2- Paulard. S, Les richesses de la Tunisie : ce que les Français peuvent faire dans la régence de Tunis, imprimerie topographique de G.gourdineau, Paris 1893

ثانيا: المراجع:

1 - اشكروفت بيل وآخرون: دراسات ما بعد الكونيالية، تر: الروبي أحمد وآخرون: ط1، المركز القومي للترجمة، 2010م.

2- أمين سمير: المغرب العربي الحديث، تر: كميل ق داغر: ط3، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1981م.

3- الأيوبي إلياس: محمد علي مسيرته وأعماله وأثاره، د. ط، دار الهلال، مصر، 1923م.

4- البزاز سعد توفيق: الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924- 1956)، د. ط، دار زهران، عمان، 2009م.

5- بكوش الهادي: شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، د. ط، موفم للنشر، الجزائر، 2013م.

6- البلهوان علي: تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة،2018م.

7- بن رجب رضا: يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية، د. ط، المدار الإسلامي، 2010م.

8-بواهن آدو: تاريخ إفريقيا العام، مج7، د. ط، اليونيسكو، 1991م.

9- بيضون جميل وآخرون: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل، شحادة الناطور، 1992م.

10- التلاتلي صلاح الدين: تونس الجديدة مشاكل ونظريات، د. ط، دار بوسلامة، تونس،1959م.

11- التليلى العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1939-1881)، مج2، د. ط، منشورات كلية الآداب بمنوبة –تونس، د.س.

12- التميمي خلف عبد المالك: أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية، د. ط، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

13- التميمي خلف عبد المالك: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي – فلسطين- الخليج العربي دراسة مقارنة)، د. ط، عالم المعرفة، الكويت، 1983م.

14- التيمومي الهادي: تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956، ط1، دار محمد علي الحامي للنشر، صفاقس- تونس، 1997م.

15- الجمل شوقي عطا الله: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر- ليبيا- تونس- الجزائر – المغرب الأقصى، د. ط، القاهرة، 1997م.

16- الجمل شوقي عطا الله: المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب)، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م.

17- الجمل شوقي عطا الله، إبراهيم عبد الرزاق عبد الله: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض،2002م.

18-- جوهر حسن محمد: تونس، د. ط، دار المعارف لتوزيع، مصر، 1961م.

19- حرب محمد: العثمانيون في التاريخ والحضارة، د. ط، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994م.

20- الحمداني نهاية محمد الصالح: الحركة الوطنية التونسية (1881م-1920م)، د. ط، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016م.

21- داهش محمد علي: المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان،2014م.

22- درويش عادل: الكنيسة أسرارها وطقوسها: ط1، دار ابن حزم، القاهرة، 2012م.

23- الدريدى الحبيب: نازلة محمود بن عياد كبرى قضايا الفساد في تاريخ تونس، مج، ليدرز العربية، 2018م.

24- دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، د. ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2011م.

25- زاهر رياض: استعمار إفريقيا، د. ط، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،1965م.

26- الزمرلي الصادق: أعلام تونسيون، تق: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1986م.

27- زوزو عبد الحميد: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون – الجزائر، 2009م.

28- زيادة نقولا: افريقيات " دراسات في المغرب العربي والسودان"، ط1، الريس للنشر والتوزيع، رياض، 1991م.

29- السرجاني راغب: قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، ط1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011م.

30- السروجي محمد محمود: العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، المكتبة الوطنية، بنغازي، د.س.

31- سوادي هشام هشام: تاريخ العرب الحديث 1516- 1918 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010م.

32- الشاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، د. ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م.

33- شاكر محمود: التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر بلاد المغرب)، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت،1996م.

34- الشريف محمد الهادي: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: شاوش محمد وعجينة محمد، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993م.

35- شوقي أبو خليل: الإسلام وحركات التحرر العربية، ط1، دار الرشيد للنشر والتوزيع، 1976م.

36- الشيخ غنيمي رأفت: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1416-1996، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،1992م.

37- الطرابلسي بوراوي: تاريخ تونس المنسي السكان والأرض، ط1، الأطلسية للنشر، اريانة – تونس، 2015م.

38- عبد الله الطاهر: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956)، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة – تونس، د.س.

39- العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر – تونس – المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993م.

40- غبسون نايجل سي: فانون المخيلة بعد الكولونيالية، تر: أبو هديب عايد خالد، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013م.

41- فرحات الكاملة: تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، ط1، دار سامي لنشر والتوزيع، الوادي – الجزائر، 2022م.

42- الفيلالي عبد الكريم: التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج11، شركة ناس، مصر، د.س.

43- القصاب أحمد: تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تع: حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م.

44- كشيدة ناجي: الحياة اليومية للمستوطنين الأوروبيين بالجزائر تونس1870م-1918م، ط 1، تونس، 2023م.

45- لوتسكي فلاديمير: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط9، دار الفارابي، الجزائر، د.س.

46+- لومبا آنيا: نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، تر: غنوم عبد الغني محمد، ط1، دار الجوار للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2007م.

47- المحجوبي علي: انتصاب الحماية الفرنسية، تع: بن ضو عمر، قرقوري حليم، د. ط، سراس للنشر، تونس، 1986م.

48- المحجوبي علي: جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)، تع: الشابي عبد الحميد، ط1، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، "بيت الحكمة"، 1999م.

49- المحجوبي علي: الحركة الوطنية بين الحربين، منشورات الجامعية التونسية، 1986م.

50- المحجوبي علي: العالم العربي الحديث والمعاصر" تخلف فاستعمار فمقاومة"، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009م.

51- محمود عامر: مصطلحات متداولة في الدولة العثمانية، جامعة دمشق، 2016م.

52- مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر- تونس – المغرب – ليبيا)، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م.

53- مناصرية يوسف: دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية بين الحربين العالمتين (1919-1934)، د. ط، دار هومه، الجزائر، 2013م.

54- المنصر عدنان: استراتيجيا الهيمنة (الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية)، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2003م.

55- ياغي أحمد إسماعيل: العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م.

56- يحى جلال: المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، د. ط، دار المعارف، مصر، 1965م.

ثالثا: المجلات والجرائد:

1- المجلات:

بالعربية:

1- أم الخير بان ومحمد السعيد عقيب: "الإيطاليون في تونس 1830م-1920م وتأثيراتهم، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع01، مج17، جامعة الوادي، جويلية2021م.

2- بوتوقوماس حفيظة: النشاط التجاري التونسي خلال العهد الحسيني(1705م-1830م)، مجلة المعارف، ع18، جامعة المدية،2015م.

3- بوجلال ليلى: السياسة الاستيطانية الفرنسية وتأثيرها على الاقتصاد التونسي، مجلة البحوث التاريخية، ع1، مج7، جامعة حسيبة بن بوعلي- الجزائر، 2023م.

4- بوطيبي محمد: التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية الفرنسية (1881م-1956م)، مجلة أبعاد مختبر الابعاد القيمة للتحولات الفكرية والسياسية، ع7، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران2، 2018م.

5- جاسر أبو صفية: مشكلة الجوالي في البرديات الاموية، مجلة حوليات الجامعة التونسية، ع39، كلية الأداب والانسانيات،1995م.

6- الخفاجي جمعة عليوي فرحان، عظيم وسام هادي عكار: السياسة الفرنسية حيال تونس (1881م-1914م)، مجلة الأستاذ، ع204، مج1، كلية التربية ابن راشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2015م.

7- داعي محمد: السلوكات السياسية والاجتماعية للكولون ونظرتهم للجزائريين (1830م-1956م)، المواقف، ع خاص، مج 17، 2022م.

8- درويش الشافعي: "العلاقات التونسية الفرنسية ما بين 1577م و1685م(التميز والتنوع)، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع4، الجزائر،2020م.

9- دهان سليمان: إدارة الموانئ التونسية خلال الحماية الفرنسية، مجلة المفكر، ع2، مج5، 2021م.

10- دهان سليمان: السكك الحديدية بتونس خلال الحماية الفرنسية قراءة في نشاط الشركات الأجنبية (1880م-1920م)، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار المنظومة، ع6، 2017م.

11- دوخة عبد القادر: الإصلاحات السياسية والإدارية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية، عصور الجديدة، ع12، 2014م.

12-رابحي محمد:" التواصل التجاري بين إيالتي تونس وطرابلس الغرب خلال القرن 18م وبداية القرن 19م(1700م-1814م)، مجلة الإحياء، ع25، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023م.

13- سريج محمد: «موقف التونسيين من فرض نظام الحماية الفرنسية 1881-1912م»، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع1، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر،2023م.

14- سلمان محمود عصفور: الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني والأوروبي منها، مجلة ديالة، ع 56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2012م.

15- صالح بوسليم ونصيرة نواصر: دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الفرنسي والمواقف الدولية من فرض الحماية 1881م، مجلة البحوث التاريخية، ع 1، مج 05، جامعة غرداية-الجزائر، 2021م.

16- طيطوش حدة: الكاردينال لافيجري وأبعاد مهمته التبشيرية الجزائر 1867م-1880م، مدرات تاريخية دورية دولية – محكمة ربع سنوية، ع3، مج1، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة، 2019م.

17- العربي إسماعيل: السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919م-1939م) بتونس والمغرب الأقصى انموذجا، ع1، مج7، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية الفكرية دورية دولية محكمة، 2020م.

18- قريشي عمر: قراءة في مسألة التجنيس بالبلاد التونسية زمن الحماية الفرنسية 1909م-1933م، مجلة دراسات في التاريخ والحضارة، ع2، مج 2، 2020م.

19- اللولب حبيب حسن: الإصلاحات ودورها في التحديث السياسي في البلاد التونسية، الجزائرية للأمن الإنساني، ع3، 2017م.

20- كشيدة ناجي: "إدارة الفلاحة وتحديث الزراعة الاستعمارية بتونس"، **مجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية**، ع 3، كلية الآداب-سوسة تونس، تونس، 2017م

21- كشيدة ناجي: زراعة الكروم في تونس قطاع استعماري بإمتياز 1881م- 1920م، مجلة للحكمة للدراسات التاريخية، ع1، مج10، سوسة – تونس، 2025م.

22- محمد الكليبي بكيل: البريد والتلغراف ودورهما الإعلامي في ولاية الحجاز العثمانية (1883م-1918م)، مجلة رؤى في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ذمار- اليمن، قسم التاريخ والعلوم السياسية، 2020م.

23- مصيرع إيهاب حسن علي حسن: بدايات التغلغل الأوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربية والإنسانية، ع 35، جامعة بابل، 2017م.

بالفرنسية:

1- Antonios chaldeos :"The greek Community in tunis through 16th- 17th centuries ", chronos –revue d'histoire de l universite de Balamand, is a bi – annual Journal published in three languages (Arabic, English and french) it deals particularly with the history of the ethnic and religious groups of the arab world.

2- Antonios chaidos :"The Greek Community of sfax and djerba in tunisia between 1890 and 1940 and its role in the local economy", The journal of north african, vol 22, no 1, university of Johanneshurg, 2017.

3- Chevalier Auguste. Paul Bourde et l'Agriculture coloniale. In: Revue de botanique appliquée et d'agriculture coloniale, 6eAnnée, bulletin n°61, septembre 1926.

رابعا: رسائل ودراسات أكاديمية:

1- بان أم الخير: الجاليات الأوروبية في تونس وموقفها من الحركة الوطنية التونسية 1881م-1956م، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث(LMD) في التاريخ، تخصص تاريخ بلاد المغرب المعاصر، إشراف: محمد السعيد عقيب، جامعة الشهيد حمه لخضر-الجزائر،2021م-2022م.

2-بوطيبي محمد: الفكر الاجتماعي في تونس في النصف الأول من القرن العشرين(1900م-1950م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ،

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، إشراف الدكتور: بوعزة بوضرساية، 2013م-2014م.

3- جرفال كمال: الجاليات الأوروبية بمدينة سوسة من 1881م إلى 1939م، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص تاريخ، إشراف: محمد الهادي الشريف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، تونس، 1999م.

4- درويش الشافعي: العلاقات السياسية والتجارية بين تونس ودول غرب أوروبا المتوسطية خلال القرن 18، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، 2015م-2016م.

5- دهان سليمان: الشركات الأجنبية بتونس خلال الحماية الفرنسية بين الهيمنة الاستعمارية والاستثمار الاقتصادي (1881م-1956م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، إشراف: نويصر مصطفى،2019م-2020م.

6- الديرشوي حسام محمد عفيف: الإصلاح الحضاري عند خير الدين التونسي (1810م-1890م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأديان والحوار والحضارات، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر،2024م.

7- شايب قدادرة: الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري1934م-1954م دراسة مقارنة أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، إشراف: عبد الرحيم سكفالي،2006م-2007م.

8- الإمام رشاد: سياسة حمودا باشا في تونس 1782م-1814م، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، الجامعة الامريكية، بيروت،1971م.

9- زوبيري وداد: حملة نابليون بونابرت على مصر 1798م-1801م (الأسباب والنتائج)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014م -2015م.

10 – طبعان أحلام وزغلول سارة: الامتيازات الاقتصادية الأجنبية في تونس قبل فرض الحماية الفرنسية 1800م–1881م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945م– قالمة، 2020م–2021م.

11–عشار فاطيمة: البعد الإستراتيجي للاحتلال الفرنسي لتونس 1881م–1956م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة إبن خلدون– تيارت، 2013م–2014م.

خامسا: قائمة المعاجم والموسوعات:

1–عمر أحمد المختار: معجم العربية المعاصر، ط1، دار عالم الكتاب، القاهرة، 2008م.

2– صابان سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د ط، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2002م.

3–زالتا ادوارد: موسوعة ستانفورد للفلسفة، تر: زينب الحسامي، د ط، الحكمة للنشر والتوزيع، 2017م.

4– الكافي عبد الفتاح إسماعيل: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د ط، 2005م.

5– الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج1، د ط، المؤسسة الغربية للدراسات للنشر، بيروت، دس.

6– عاطف عيد: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس– الجزائر، د ط، د س.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

1– موسوعة عريق على الانترنت: صباحا 16–04–2025.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الرقم
بسملة	
آيات قرآنية	
إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	5-1
الفصل الأول: الكولون وأسباب تواجدهم في تونس.	
المبحث الأول: مفهوم الكولون.	14-7
المطلب الأول: تعريف الكولون وأهم اللمطلحات المشتركة معه.	7
المطلب الثاني: أهم الجاليات الأوروبية التي استوطنت تونس.	9
المبحث الثاني: أسباب تواجدهم في تونس.	37-14
المطلب الأول: سياسة إصلاحات بايات تونس.	14
المطلب الثاني: الامتيازات والعلاقات التجارية.	10
المطلب الثالث: فرض الحماية الفرنسية على تونس.	30
الفصل الثاني: **دور الكولون في الحياة السياسية بتونس(1881م-1956م).**	
المبحث الأول: السيطرة على الميدان السياسي.	49-39
المطلب الأول: التغلغل الأجنبي في السياسة التونسية.	39
المطلب الثاني: دور المقيمون العامون في السياسة المركزية.	45
المبحث الثاني: سيطرة الكولون على الإدارة المحلية والقضائية.	58-49
المطلب الأول: السيطرة على الإدارة المحلية.	49

المطلب الثاني: السيطرة على المحاكم القضائية.	56
الفصل الثالث: دور الكولون في الحياة الاقتصادية بتونس(1881م-1956م).	
المبحث الاول: دورهم في التجارة.	67-60
المطلب الأول: السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية في تونس.	60
المطلب الثاني: إنشاء شركات فرنسية.	62
المبحث الثاني: دورهم في الزراعة.	76-66
المطلب الأول: إصدار قوانين زراعية.	66
المطلب الثاني: تغير نمط الزراعة من معاشية إلى نقدية.	70
المبحث الثالث: دورهم في الصناعة.	81-76
المطلب الأول: إقصاء الصناعة المحلية وتغليب الصناعات الأوروبية.	76
المطلب الثاني: الهيمنة على الصناعات الاستخراجية "المعادن".	78
الخاتمة	83
الملاحق	86
قائمة المصادر والمراجع	93
فهرس المحتويات	106
الملخص	109

الـمـلـخـص

ملخص الدراسة:

شهدت تونس في الفترة الممتدة بين (1881م–1956م) ظروفًا صعبة، نتيجة الممارسات التي فرضتها سلطة الحماية الفرنسية. وهذا راجع مباشرة لضعف الدولة العثمانية من جهة، ومحاولة بايات تونس القيام بإصلاحات داخلية منجهة اخرى، من خلال منح الأجانب الأوروبيون وخاصة الفرنسيين امتيازات، ما أدى إلى تزايد تدخلهم في الشؤون السياسية والاقتصادية للبلاد، وهذا ما ساهم في إدخال البلاد في أزمة مالية انتهت بفقدانها لسيادتها.

وبهذا تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب السياسية والاقتصادية التي شهدتها تونس خلال هذه الفترة، حيث استطاع الكولون الفرنسيون من بسط نفوذهم على الإدارة المركزية، وسن القوانين التي تخدم مصالحهم الخاصّة، وذلك عبر المقيمين العامين، والقناصل، والمحاكم الفرنسية، وشجعوا على الاستيطان والهجرة، ومنح الجنسية الفرنسية. ما أدّى إلى حرمان التونسيين من حقوقهم السياسية، ومنعهم من إتخاذ القرارات دون الرجوع إلى السلطة الفرنسية. كما لعب الكولون دور كبير في الجانب الاقتصادي، حيث سيطروا على التجارة الداخلية والخارجية عبر إنشاء شركات أجنبية فرنسية، واستغلال الأسواق التونسية، كما استغلوا التونسيين وجعلوهم كأيدٍ عاملة في الأراضي الزراعية التي استحوذوا عليها. وامتد الحكم أيضا إلى الصناعات التقليدية حيث استحوذ الفرنسيون على الأسواق وقدّموا منتجاتهم بطرق جديدة تهمّش المنتج المحلي.

Study Summary:

Between 1881 and 1956, Tunisia experienced difficult conditions as a result of the policies imposed by the French Protectorate. These developments were directly linked to the weakening of the Ottoman Empire on one hand, and the attempts by the Beys of Tunisia to implement internal reforms on the other. These reforms included granting privileges to European foreigners, particularly the French, which led to increasing interference in the country's political and economic affairs. Ultimately, this contributed to a financial crisis that culminated in the loss of national sovereignty.

This study aims to shed light on the political and economic dimensions of Tunisia during this period. The French colonists managed to extend their influence over the central administration and enacted laws that served their own interests. This was achieved through the roles of the Resident-Generals, consuls, and French courts. They also encouraged settlement and immigration and granted French nationality, resulting in the disenfranchisement of Tunisians, who were denied political rights and excluded from decision-making without French approval.

Economically, the colonists played a major role by dominating both domestic and foreign trade through the establishment of French foreign companies and the exploitation of Tunisian markets. They used Tunisians as laborers on the agricultural lands they had seized. French control extended to traditional industries as well, where they took over local markets and introduced their products in ways that marginalized local production.